

مصرف عجمان ش.م.ع.

التقارير والبيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

تخضع هذه البيانات المالية الموحدة لموافقة المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة واعتماد المساهمين بالجمعية العمومية السنوية.

مصرف عجمان ش.م.ع.

التقارير والبيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

<u>صفحات</u>	المحتويات
1	تقرير مجلس الإدارة
2 و 3	تقرير مدقق الحسابات المستقل
4	بيان المركز المالي الموحد
5	بيان الدخل الموحد
6	بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر الموحد
7	بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
8	بيان التدفقات النقدية الموحد
9-56	إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

## مصرف عجمان ش.م.ع.

### تقرير أعضاء مجلس الإدارة

يسر أعضاء مجلس الإدارة تقديم تقريرهم والبيانات المالية الموحدة المدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015.

### التأسيس والمكاتب المسجلة

تم تأسيس مصرف عجمان ش.م.ع. كشركة مساهمة عامة. يُشار للمصرف وشركائه التابعة مجتمعين بـ "المجموعة". يقع المكتب المسجل للمصرف في بناية السند، منطقة مشرف، شارع الشيخ زايد، ص.ب. 7770، عجمان، الإمارات العربية المتحدة، وقد تم تأسيس المصرف بصورة قانونية في 17 أبريل 2008. تم تسجيل المصرف في هيئة الأوراق المالية والسلع بتاريخ 12 يونيو 2008 وحصل على ترخيص من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي للعمل كمركز رئيسي في 14 يونيو 2008. كما حصل المصرف في 1 ديسمبر 2008 على ترخيص فرع من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وبدأ عملياته في 22 ديسمبر 2008. بالإضافة إلى المركز الرئيسي في عجمان، يعمل المصرف من خلال ثمانية فروع ومكتب واحد للدفع في دولة الإمارات العربية المتحدة.

### الأنشطة الرئيسية

تتمثل الأنشطة الرئيسية للمجموعة في الأنشطة المصرفية والتمويلية والاستثمارية من خلال الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية المتعددة مثل المرابحة والمضاربة والمشاركة والوكالة والصكوك والإجارة. ينجز المصرف أنشطته وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية وطبقاً لأحكام عقد التأسيس وبنود النظام الأساسي.

### المركز المالي والنتائج

تم بيان المركز المالي ونتائج المجموعة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 ضمن البيانات المالية الموحدة المرفقة.

### توزيعات الأرباح

أوصى أعضاء مجلس الإدارة بتوزيعات أسهم منحة بنسبة 7% للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 بشرط موافقة المصرف المركزي.

### أعضاء مجلس الإدارة

يلي أعضاء مجلس إدارة المصرف للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015:

سمو الشيخ عمار بن حميد النعيمي – رئيس مجلس الإدارة

سمو الشيخ أحمد بن حميد النعيمي – نائب رئيس مجلس الإدارة

سمو الشيخ راشد بن حميد النعيمي

الدكتور علي راشد عبد الله النعيمي

السيد/ علي بن عبد الله الحمراني

السيد/ سالم راشد الخضر

السيد/ يوسف علي فاضل بن فاضل

السيد/ محمد حسين الشعالي

### مدققو الحسابات

دُقت البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 من قبل السادة/ ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)، وهم مؤهلون، وقد قاموا بتقديم أنفسهم لإعادة التعيين.

### بأمر مجلس الإدارة

عضو مجلس الإدارة

20 يناير 2016

## تقرير مدقق الحسابات المستقل لمساهمي مصرف عجمان ش.م.ع.

### تقرير حول البيانات المالية الموحدة

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة لمصرف عجمان ش.م.ع. ("المصرف") والشركات التابعة له (يشار إليها معاً بـ "المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2015، وبيان الدخل الموحد وبيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة، وإيضاحات تفسيرية أخرى.

### مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن إدارة المجموعة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وطبقاً للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015، وعن تلك الرقابة الداخلية التي تحددها الإدارة أنها ضرورية لتمكين من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

### مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية الموحدة إستناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وأن نقوم بتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية من الأخطاء الجوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على بَيِّنَات تدقيق ثبوتية للمبالغ والإفصاحات في البيانات المالية الموحدة. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الإعتبار إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية الموحدة، وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى المنشأة. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية الموحدة.

نعتقد أن بَيِّنَات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

### الرأي

في رأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد لمصرف عجمان ش.م.ع. والشركات التابعة له، كما في 31 ديسمبر 2015، وأداء المجموعة المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

### أمراً آخر

تم تدقيق أرقام المقارنة كما وردت ببيان المركز المالي الموحد وبيان الدخل الموحد وبيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية والمعلومات الإيضاحية ذات الصلة من مدقق حسابات آخر وهو الذي أبدى رأياً غير متحفظاً في تقريره الصادر بتاريخ 5 فبراير 2015

تقرير مدقق الحسابات المستقل لمساهمي مصرف عجمان ش.م.ع. (يتبع)

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

إضافة إلى ذلك ووفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015، نفيد بما يلي:

- (1) أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛
- (2) تم إعداد البيانات المالية الموحدة، من جميع جوانبها الجوهرية، بما يتطابق مع الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015.
- (3) أن المجموعة قد احتفظت بدفاتر محاسبية نظامية؛
- (4) أن المعلومات الواردة بتقرير أعضاء مجلس الإدارة تتوافق مع البيانات المالية الموحدة للمجموعة؛
- (5) يبين الإيضاح رقم 12 حول البيانات المالية الموحدة استثمارات المجموعة في أدوات الملكية خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015؛
- (6) يظهر الإيضاح رقم 29 حول البيانات المالية الموحدة أهم معاملات الأطراف ذات العلاقة والشروط والأحكام التي بموجبها تم إبرام تلك المعاملات؛
- (7) أنه، وفقاً للمعلومات التي توافرت لنا، لم يأتينا ما يدعونا للاعتقاد بأن المجموعة ارتكبت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 أي مخالفات للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015؛
- (8) يبين الإيضاح رقم 34 حول البيانات المالية الموحدة المساهمات الاجتماعية التي قامت بها المجموعة خلال السنة.

وعلاوة على ما سبق، نود الإفادة أنه، عملاً بقانون دولة الإمارات العربية المتحدة الاتحادي رقم (10) لسنة 1980، وتعديلاته، أننا قد حصلنا على جميع المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)

موسى الرمحي

شريك

رقم القيد 872

20 يناير 2016

2014	2015	إيضاحات	
ألف درهم	ألف درهم		
			<b>الموجودات</b>
413,234	1,541,736	9	نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي
1,431,373	251,634	10	مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية
8,536,309	11,130,785	11	الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، بالصافي
518,547	881,609	12	استثمارات في أوراق مالية
52,000	78,000	13	استثمارات عقارية
43,848	140,471	14	ممتلكات ومعدات
235,977	297,413	15	موجودات أخرى
<b>11,231,288</b>	<b>14,321,648</b>		<b>مجموع الموجودات</b>
			<b>المطلوبات وحقوق الملكية</b>
			<b>المطلوبات</b>
8,508,742	11,012,126	16	الودائع الإسلامية للعملاء
1,329,947	1,817,888	17	مطلوب للمصارف والمؤسسات مالية أخرى
289,431	260,785	18	مطلوبات أخرى
<b>10,128,120</b>	<b>13,090,799</b>		<b>مجموع المطلوبات</b>
			<b>حقوق الملكية</b>
1,000,000	1,050,000	19	رأس المال
14,702	26,910	20	احتياطي قانوني
(26,407)	(19,375)		احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
114,873	173,314		أرباح مستبقة
<b>1,103,168</b>	<b>1,230,849</b>		<b>مجموع حقوق الملكية</b>
<b>11,231,288</b>	<b>14,321,648</b>		<b>مجموع المطلوبات وحقوق الملكية</b>

الرئيس التنفيذي

رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

## بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

2014	2015	إيضاحات	
ألف درهم	ألف درهم		
			<b>الإيرادات التشغيلية</b>
364,270	488,289	22	الإيرادات من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
33,456	30,929	23	الإيرادات من الاستثمارات في الأوراق المالية
68,673	79,669	24	إيرادات الرسوم والعمولات وإيرادات أخرى
466,399	598,887		<b>مجموع الإيرادات التشغيلية قبل حصة المودعين من الأرباح</b>
(109,215)	(177,269)		حصة المودعين من الأرباح
357,184	421,618		<b>صافي الإيرادات التشغيلية</b>
			<b>المصروفات</b>
(148,195)	(163,728)	25	تكاليف الموظفين
(46,322)	(52,748)	26	المصروفات العمومية والإدارية
(13,730)	(16,882)	14	استهلاك ممتلكات ومعدات
(75,284)	(60,903)	11	انخفاض القيمة المحمل للموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
(2,257)	(5,282)		انخفاض القيمة المحمل على الموجودات الأخرى
(285,788)	(299,543)		<b>مجموع المصروفات</b>
71,396	122,075		<b>الربح للسنة</b>
0.068	0.115	27	<b>الربح الأساسي للسهم (بالدرهم)</b>

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر الموحد  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

2014	2015	
ألف درهم	ألف درهم	
71,396	122,075	الربح للسنة
		<i>الدخل / (الخسارة) الشاملة الأخرى:</i>
		<i>البنود التي قد يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر:</i>
2,826	10,340	ربح القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع
		<i>استثمارات متاحة للبيع</i>
(10,023)	(3,308)	تعديلات إعادة التصنيف بشأن استبعاد الموجودات المالية المتاحة للبيع خلال السنة
(7,197)	7,032	مجموع الدخل / (الخسارة) الشاملة الأخرى للسنة
64,199	129,107	مجموع الدخل الشامل للسنة

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.



بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

المجموع ألف درهم	أرباح مستبقاة ألف درهم	احتياطي		رأس المال ألف درهم	
		القيمة العادلة للاستثمارات ألف درهم	احتياطي قانوني ألف درهم		
1,038,969	50,617	(19,210)	7,562	1,000,000	في 1 يناير 2014
71,396	71,396	-	-	-	الربح للسنة
(7,197)	-	(7,197)	-	-	الخسارة الشاملة الأخرى
64,199	71,396	(7,197)	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
-	(7,140)	-	7,140	-	تحويل إلى الاحتياطي القانوني
1,103,168	114,873	(26,407)	14,702	1,000,000	في 31 ديسمبر 2014
1,103,168	114,873	(26,407)	14,702	1,000,000	في 1 يناير 2015
122,075	122,075	-	-	-	الربح للسنة
7,032	-	7,032	-	-	الدخل الشامل الأخرى
129,107	122,075	7,032	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
-	(12,208)	-	12,208	-	تحويل إلى الاحتياطي القانوني
-	(50,000)	-	-	50,000	توزيعات أسهم (إيضاح 21)
(1,426)	(1,426)	-	-	-	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
1,230,849	173,314	(19,375)	26,910	1,050,000	في 31 ديسمبر 2015

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

2014	2015	إيضاح
ألف درهم	ألف درهم	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
71,396	122,075	الربح للسنة
		تعديلات لـ:
13,730	16,882	استهلاك ممتلكات ومعدات
77,541	66,185	أعباء انخفاض القيمة
(33,456)	(30,929)	الإيرادات من استثمارات في أوراق مالية
-	3,308	أرباح محققة من استثمارات في أوراق مالية
1,668	1,496	ممتلكات ومعدات مشطوبة
(2,039)	(4,985)	تعديل القيمة العادلة للاستثمارات العقارية
		التدفقات النقدية التشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
128,840	174,032	
		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
160,121	(165,263)	التغير في مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية أخرى
(2,828,385)	(2,655,379)	التغير في الاستثمارات في الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
(58,957)	(78,880)	التغير في الودائع الإلزامية لدى المصرف المركزي
(7,225)	(61,436)	التغير في الموجودات الأخرى
3,029,649	2,503,384	التغير في الودائع الإسلامية للعملاء
985,077	487,941	التغير في المطلوب لمصارف ومؤسسات مالية أخرى
59,731	(28,646)	التغير في المطلوبات الأخرى
1,468,851	175,753	النقد الناتج من العمليات
-	(1,426)	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة
1,468,851	174,327	صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(632,824)	(502,698)	شراء استثمارات في أوراق مالية
638,368	334,332	المتحصلات من بيع استثمارات في أوراق مالية
(16,876)	(115,001)	شراء ممتلكات ومعدات
-	(21,015)	الزيادة في استثمارات عقارية
(11,332)	(304,382)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
1,457,519	(130,055)	صافي (النقص) / الزيادة في النقد وما يعادله
101,385	1,558,904	النقد وما يعادله في بداية السنة
1,558,904	1,428,849	النقد وما يعادله في نهاية السنة



## إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

## 1. معلومات عامة

تأسس مصرف عجمان ش.م.ع. ("المصرف" أو "المجموعة") كشركة مساهمة عامة، يُشار للمصرف وشركاته التابعة مجتمعين بـ"المجموعة". يقع المكتب المسجل للمصرف في بناية السند، منطقة مشرف، شارع الشيخ زايد، ص.ب. ٧٧٧٠، عجمان، الإمارات العربية المتحدة، تم تأسيس المصرف قانونياً في ١٧ أبريل ٢٠٠٨. تم تسجيل المصرف في هيئة الأوراق المالية والسلع بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠٠٨ وحصل على ترخيص من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي للعمل كمركز رئيسي في ١٤ يونيو ٢٠٠٨. كما حصل المصرف في ١ ديسمبر ٢٠٠٨ على ترخيص فرع من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وبدأ عملياته في ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٨.

بالإضافة إلى المركز الرئيسي في عجمان، يعمل المصرف من خلال ثمانية فروع ومكتب واحد للدفع في دولة الإمارات العربية المتحدة. تتضمن البيانات المالية الموحدة أنشطة كل من المركز الرئيسي للمصرف وفروعه.

تتمثل الأنشطة الرئيسية للمصرف في الأنشطة المصرفية والتمويلية والاستثمارية من خلال الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية المتعددة مثل المربحة والمضاربة والمشاركة والوكالة والصكوك والإجارة. ينجز المصرف أنشطته وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية وطبقاً لأحكام عقد التأسيس وينود النظام الأساسي.

## 2. تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة

## 1-2 المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة المطبقة بدون تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة

تم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية في هذه البيانات المالية الموحدة، وهي المعايير التي أصبحت سارية للفيترات السنوية التي تبدأ اعتباراً من 1 يناير 2015 أو بعد ذلك التاريخ، والتي على الرغم من أنه لم يكن لتطبيقها أي تأثير جوهري على المبالغ المعروضة للسنة الحالية أو السنوات السابقة، إلا أنه قد يؤثر على محاسبة المعاملات أو التعاقدات المستقبلية.

- التحسينات السنوية على دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2010 – 2012، والتي تتضمن تعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2 و 3 و 8 و 13 وعلى المعايير المحاسبية الدولية 16 و 24 و 38.
- التحسينات السنوية على دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2011 – 2013، والتي تتضمن تعديلات حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 1 و 3 و 13 وحول المعيار المحاسبي الدولي 40.
- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 19 *منافع الموظفين* بحيث توضح المتطلبات المتعلقة بالطريقة التي تُعزى بها المساهمات من الموظفين أو من أطراف أخرى تتعلق بالخدمة إلى فيترات الخدمة.

## 2-2 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة قيد الإصدار وغير المفصلة بعد

لم تقم المجموعة بالتطبيق المسبق للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية التي تم إصدارها ولم يتم سريانها بعد:

## معمول بها لفيترات السنوية

تبدأ في أو بعد	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة
1 يناير 2016	المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 14 <i>الحسابات التنظيمية المؤجلة</i>
1 يناير 2016	تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 1: <i>عرض البيانات المالية بشأن مبادرة الإفصاح</i>
1 يناير 2016	تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 11 <i>البيانات التعاقدية المشتركة</i> لبيان محاسبة الاستحواذ على الحصص في العمليات المشتركة.
1 يناير 2016	تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 <i>الممتلكات، الآلات والمعدات</i> والمعيار المحاسبي الدولي رقم 38 <i>الموجودات غير الملموسة</i> ، وذلك بشأن إيضاح طرق الاستهلاك والإطفاء والقياس المقبولة
1 يناير 2016	تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 <i>الممتلكات، الآلات والمعدات</i> والمعيار المحاسبي الدولي رقم 41 <i>الزراعة، حول حامل النبات</i>
1 يناير 2016	تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 27 <i>البيانات المالية المنفصلة</i> والمتعلقة بالمحاسبة للاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة اختياريًا باستخدام طريقة حقوق الملكية في بيانات مالية منفصلة

2. تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)  
2-2 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة قيد الإصدار وغير المفعلة بعد (تتمة)

معمول بها لفترات السنوية تبدأ في أو بعد	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة
1 يناير 2016	تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10 <i>البيانات المالية الموحدة</i> ، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 12 <i>الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى</i> ، والمعيار المحاسبي الدولي رقم 28 <i>الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة</i> ، وذلك فيما يتعلق بتطبيق استثناء التوحيد على المنشآت الاستثمارية
1 يناير 2016	التحسينات السنوية على دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2012 – 2014 والتي تشمل تعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 5 و 7 وتعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 19
1 يناير 2018	المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 <i>الأدوات المالية</i> (النسخ المعدلة في 2009 و 2010 و 2013 و 2014) يقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 الصادر في نوفمبر 2009 متطلبات جديدة حول الاعتراف بالموجودات المالية والإفصاح عنها. وكان المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 قد عُُدل لاحقاً في أكتوبر 2010 بحيث يتضمن متطلبات تتعلق بتصنيف المطلوبات المالية وقياسها وحول إلغاء الاعتراف. وعُدل كذلك في نوفمبر 2013 ليتضمن المتطلبات الجديدة بشأن محاسبة التحوط العام. وفي يوليو 2014، صدرت نسخة أخرى معدلة من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 حيث كان الهدف الأساسي منه أن يشمل أ) متطلبات انخفاض القيمة للموجودات المالية، و ب) تعديلات محدودة على متطلبات التصنيف والقياس عن طريق تقديم إحدى فئات قياس "القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر" على أدوات دين معينة بسيطة.
	نسخة معدلة من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 تشمل متطلبات محاسبة الأدوات المالية تحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 <i>الأدوات المالية</i> : الاعتراف والقياس. يتضمن المعيار متطلبات لها علاقة بالجوانب التالية:
	<ul style="list-style-type: none"> <li>• القياس والاعتراف: تُصنف الموجودات المالية بالإشارة إلى نمط الأعمال التي تنضوي تحتها تلك الموجودات المالية وخصائص تدفقاتها النقدية التعاقدية. ويقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 في نسخته الصادرة في 2014 فئة من فئات "القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر" لأدوات دين معينة. ويتم تصنيف المطلوبات المالية وفق هذا المعيار بالطريقة ذاتها التي تُصنف بها ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 مع وجود بعض الاختلافات في المتطلبات التي يُعمل بها في قياس المخاطر الائتمانية الخاصة بأي منشأة.</li> <li>• انخفاض القيمة: مع نسخة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 الصادرة في 2014 والتي تقدم نظام "خسارة ائتمانية متوقعة" لقياس انخفاض قيمة الموجودات المالية، فلم يعد من الضروري الاعتراف بحدوث أي خسارة ائتمانية قبل الاعتراف بالخسارة.</li> <li>• محاسبة التحوط: يقدم المعيار نظام محاسبة تحوط جديد يهدف إلى توثيق مزيد من الصلة بالكيفية التي تكون عليها المنشآت التي تعمل في أنشطة إدارة المخاطر وقت التعرضات للمخاطر المالية وغير المالية.</li> <li>• إلغاء الاعتراف: استمر العمل بمتطلبات إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية من المعيار المحاسبي الدولي رقم 39.</li> </ul>
عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 لأول مرة	تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 <i>الأدوات المالية: الإفصاحات</i> ، وهي التعديلات بشأن الإفصاحات المتعلقة بالتطبيق الأولي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (تتمة)

2. تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)  
2-2 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة قيد الإصدار وغير المفعلة بعد (تتمة)

معمول بها لفترات

السنوية تبدأ في أو بعد

عند تطبيق المعيار الدولي  
لإعداد التقارير المالية رقم  
9 لأول مرة  
1 يناير 2018

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة

تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 *الأدوات المالية: إفصاحات إضافية لمحاسبة التحوط* (والتعديلات اللاحقة لها) الناتجة من مقدمة فصل محاسبة التحوط الواردة بالمعيار الدولي لإعداد التقرير المالية رقم 9.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 *الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء* صدر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 في مايو 2014 حيث أسس نظاماً شاملاً وحيداً تستعين به المنشآت في محاسبة الإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء، وبالتالي، فسيحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 محل الإرشادات السارية بشأن الاعتراف بالإيرادات بما في ذلك المعيار المحاسبي الدولي رقم 18 *الإيرادات*، والمعيار المحاسبي الدولي رقم 11 *عقود الإنشاءات* وما يتصل بها من تفسيرات عندما يسري العمل به.

ويقوم المبدأ الأساسي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 على أنه يتعين على المنشأة الاعتراف بإيراداتها لتحديد تحويل البضائع أو الخدمات المتفق عليها للعملاء بقيمة تعكس المقابل الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه لقاء تلك الخدمات أو البضائع. ويقدم المعيار على وجه الدقة منهجاً للاعتراف بالإيرادات قائماً على خمس خطوات:

- الخطوة 1: تحديد العقد (العقود) المبرمة مع العميل.
- الخطوة 2: تحديد تنفيذ الالتزامات المتضمنة بالعقد.
- الخطوة 3: تحديد قيمة المعاملة.
- الخطوة 4: تخصيص قيمة المعاملة إلى تنفيذ الالتزامات الواردة بالعقد.
- الخطوة 5: الاعتراف بالإيرادات عند (أو حين) تستوفي فيه المنشأة التزاماتها مع العملاء.

وبموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15، تعترف المنشأة بإيراداتها عندما يتم استيفاء الالتزام، أي عندما تُحول إلى العميل "السيطرة" على البضائع أو الخدمات التي تنطوي على استيفاء التزام ما. لقد تم إضافة مزيداً من التوجهات المستقبلية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 حتى يتم معالجة سيناريوهات محددة. وإضافة إلى ذلك، يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 مزيداً من الإفصاحات الموسعة.

أرجئ تاريخ السرمان لأجل  
غير مسي

تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10 *البيانات المالية الموحدة*، وعلى المعيار المحاسبي الدولي رقم 28 *الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة* (2011)، وذلك بشأن معالجة بيع الموجودات أو المساهمة بها من المستثمر إلى شركته الزميلة أو مشروعته المشترك.

تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات التي سيتم تطبيقها على البيانات المالية الموحدة للمجموعة في الفيرة التي تبدأ اعتباراً من 1 يناير 2016، أو عندما تكون معمولاً بها. كما وتتوقع المجموعة أنه قد لا يكون لتطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات أي تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة في فيرة التطبيق الأولى لها، وذلك باستثناء المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 *الأدوات المالية*.

وعلى الرغم من أنه قد ينتج عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 *الأدوات المالية* تأثيراً جوهرياً على المبالغ المرصودة والإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة بشأن الموجودات المالية والمطلوبات المالية للمجموعة، إلا أنه لا يمكن عملياً تقديم تقدير معقول بشأن التأثيرات الناتجة عن التطبيق وذلك إلى أن تجري المجموعة مراجعة شاملة ومفصلة للمعيار.

## إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (تتمة)

### 3. تعريفات

لقد تم استخدام المصطلحات التالية في البيانات المالية الموحدة مع معانيها المحددة:  
المرابحة

هي عقد يبيع المجموعة ("البائع") بموجبه أصل ما لأحد متعامليه ("المشيري") على أساس دفعات مؤجلة بعد قيام البائع بشراء الأصل وحيازته وقبضه بناءً على وعد المشيري بشراء الأصل فور تملك البائع لذلك الأصل بموجب شروط وأحكام مرابحة معينة. يتكون سعر بيع المرابحة من تكلفة الأصل وهامش ربح متفق عليه بشكل مسبق. يتم احتساب قيمة ربح المرابحة داخلياً على أساس زمني على مدار فترة العقد بناءً على أصل مبلغ التمويل غير المسدد. يتم سداد سعر بيع المرابحة من قبل المشيري للبائع على أقساط خلال المدة المنصوص عليها في عقد المرابحة.

### الوكالة

الوكالة هي اتفاقية بين طرفين، يكون أحد الطرفين هو الممول ("الموكل")، وهو الذي يقوم بتقديم مبلغ مالي محدد ("رأس مال الوكالة") إلى وكيل ("الوكيل")، وهو الذي يقوم باستثمار رأس مال الوكالة بطريقة تتفق مع الشريعة الإسلامية طبقاً لدراسة الجدوى / خطة الاستثمار التي يوفرها الوكيل للموكل. يستحق الوكيل أجراً محدداً ("أجر الوكالة") كـمبلغ مقطوع أو نسبة مئوية من رأس مال الوكالة، على أنه قد يُمنح الوكيل أي مبالغ إضافية تزيد على نسبة الربح أو العوائد المتفق عليها كحافز على حسن الأداء. الأصل أن يتم توزيع ربح الوكالة عند إعلانها / توزيعها من قبل الوكيل. وعلى الرغم من ذلك، وحيث إن ربح الوكالة يتم تقديره دائماً بشكل موثوق، فيتم احتساب ربح الوكالة داخلياً على أساس زمني خلال مدة الوكالة بناءً على رأس مال الوكالة غير المسدد. ويتحمل الوكيل الخسارة في حالة التخلف عن السداد، أو الإهمال أو المخالفة لشروط وأحكام اتفاقية الوكالة، وإلا فإن الموكل هو من يتحمل الخسارة، شريطة تلقي الموكل دليلاً مقنعاً يفيد بأن تلك الخسارة قد وقعت بسبب يرجع إلى قوى القاهرة، وأن الوكيل لم يكن بوسعه التنبأ بتلك القوى القاهرة أو تفادي تبعاتها الضارة على الوكالة. وللمجموعة أن تعمل بصفة موكل أو وكيل، وفق ما يقتضي الأمر.

### الاستصناع

هو عقد يبيع بين طرفي العقد، بحيث يتعهد المصرف ("الصانع" أو "البائع") بموجبه بإنشاء أصل أو عقار محدد ("المصنوع") لأحد متعامليه ("المستصنع" أو "المشيري") وفقاً لمواصفات متفق عليها بشكل مسبق، على أن يتم التسليم خلال فترة متفق عليها مقابل ثمن محدد سلفاً، على أن يتضمن ذلك الثمن تكلفة الإنشاء وهامش ربح. ولا يقتصر إنجاز العمل، المتعهد به، على الصانع فحسب، بل من الممكن تنفيذ أعمال الإنشاء أو التطوير بالكامل، أو أي جزء منه، عن طريق طرف ثالث تحت إشراف ومسؤولية الصانع. وبموجب عقد الاستصناع، قد يلعب المصرف دور الصانع أو المستصنع. يتم احتساب ربح الاستصناع (الفارق بين ثمن بيع المصنوع للمتعامل وإجمالي تكلفة الاستصناع التي تكبدها المصرف) داخلياً على أساس زمني على مدار فترة العقد بناءً على أصل مبلغ التمويل غير المسدد.

### المضاربة

المضاربة عقد بين طرفين، يكون أحدهما الممول ("رب المال") وهو الطرف الذي يقدم مبالغ مالية معينة ("رأس مال المضاربة") إلى الطرف الآخر ("المضارب")، وهو الطرف الذي يقوم على إثر ذلك باستثمار رأس مال المضاربة في أحد المشاريع التجارية أو الأنشطة بناءً على خبرته مقابل حصة محددة (متفق عليها مسبقاً) من الربح الناتج، إن وجد، على ألا يتدخل رب المال في إدارة نشاط المضاربة. الأصل أن يتم توزيع ربح المضاربة عند إعلانها / توزيعها من قبل المضارب. وعلى الرغم من ذلك، وحيث إن ربح المضاربة يتم تقديره دائماً بشكل موثوق، فيتم احتساب ربح المضاربة داخلياً على أساس زمني خلال مدة المضاربة بناءً على رأس مال المضاربة غير المسدد. ويتحمل المضارب الخسارة في حالة التخلف عن السداد، أو الإهمال أو المخالفة لشروط وأحكام عقد المضاربة، وإلا فإن رب المال هو من يتحمل الخسارة، شريطة تلقي رب المال دليلاً مقنعاً يفيد بأن تلك الخسارة قد وقعت بسبب يرجع إلى قوى القاهرة، وأن المضارب لم يكن بوسعه التنبأ بتلك القوى القاهرة أو تفادي تبعاتها الضارة على المضاربة. وبموجب عقد المضاربة، فقد تكون المجموعة مضارباً أو رب المال، بحسب الأحوال.

## إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (تتمة)

### 3. تعريفات (تتمة)

#### المشاركة

هي اتفاقية بين المجموعة وأحد متعاملها، بحيث يساهم كلا الطرفين في رأس مال المشاركة ("رأس مال المشاركة")، ويجوز أن تكون المساهمة بالنقد أو بالعين وفق قيمته وقت إبرام عقد المشاركة. ويجوز أن يكون موضوع عقد المشاركة استثمار معين، قائم أو جديد، أو في ملكية ممتلكات معينة إما بصفة دائمة أو متناقصة تنتهي بحيازة المتعامل لكامل الملكية. يتم اقتسام الأرباح وفق نسبة توزيع الربح المتفق عليها سلفاً كما هو منصوص عليه في عقد المشاركة. الأصل أن يتم توزيع ربح المشاركة عند إعلانها / توزيعها من قبل الشرك المدير. وعلى الرغم من ذلك، وحيث إن ربح المشاركة يتم تقديره دائماً بشكل موثوق، يتم احتساب ربح المشاركة داخلياً على أساس زمني خلال مدة المشاركة بناءً على رأس مال المشاركة غير المسدد. ويتم تقاسم الخسارة، إن وجدت، بناءً على نسبة مساهمة كل من الشريكين في رأس المال، مع مراعاة أنه في حالة عدم إهمال الشرك المدير أو مخالفته لبنود عقد المشاركة أو تخلفه عن السداد، يجب أن يقدم للمجموعة دليلاً مقنعاً يفيد بأن تلك الخسارة قد وقعت بسبب يرجع إلى قوى القاهرة، وأن الشرك المدير لم يكن بوسعه التنبأ بتلك القوى القاهرة أو تفادي تبعاتها الضارة على المشاركة.

#### الإجارة

هي اتفاقية تؤجر المجموعة ("المؤجر") بموجبها أصل ما لأحد متعامله ("المستأجر") (بعد شراء أو اقتناء الأصل المعين، إما من بائع آخر أو من المتعامل نفسه وفقاً لطلب المتعامل وبناءً على وعده بالاستئجار)، مقابل دفعات أجرة محددة لمدة أو مدد إيجارية محددة، على أن يستحق الدفع على أساس أجرة ثابتة أو متغيرة.

اتفاقية الإجارة تحدد الأصل المستأجر وتنص على فيرة الإجارة وأساس احتساب الأجرة ومواعيد سداد دفعات الأجرة، كما يتعهد المستأجر بموجب تلك الاتفاقية بتجديد الفيرت الإيجارية وسداد مبالغ دفعات الأجرة ذات الصلة بما يتفق مع الجدول الزمني المحدد والصيغة المعمول بها على مدار فيرة الإجارة.

ويحتفظ المؤجر بملكية الأصل طيلة مدة الإجارة، وفي نهاية مدة الإجارة بعد أن يقوم المستأجر بالوفاء بكافة الالتزامات الميرتية عليه بموجب اتفاقية الإجارة، يقوم المؤجر ببيع الأصل للمؤجر بقيمة رمزية استناداً إلى تعهد بالبيع الذي قدمه المؤجر.

تُستحق دفعات الأجرة فور بدء عقد الإجارة وتستمر طيلة فيرة الإجارة بناءً على دفعات الأجرة الثابتة غير المسددة (والتي تمثل غالباً تكلفة الأصل المؤجر).

#### الصكوك

هي شهادات ائتمان تمثل أصولاً متوافقة مع الشريعة الإسلامية.



## إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (تتمة)

### 4 أهم السياسات المحاسبية

#### (أ) بيان الالتزام

لقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) ومتطلبات قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة المعمول بها.

دخل القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015 ("قانون الشركات") حيز التنفيذ اعتباراً من 1 يوليو 2015. لقد مُنح المصرف فترة إثنى عشر شهراً من تاريخ سريان قانون الشركات للتوافق مع أحكامه ("الأحكام الانتقالية") وقام باستيفاء تلك الأحكام الانتقالية.

#### (ب) أساس إعداد البيانات المالية

لقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء بعض الأدوات المالية والاستثمارات العقارية المُصنفة كمبالغ مُعاد تقييمها أو قيم عادلة في نهاية كل فيرة تقرير، كما هو موضح في السياسات المحاسبية أدناه.

تستند التكلفة التاريخية بشكل عام إلى القيمة العادلة للمقابل الممنوح مقابل الموجودات أو البضائع أو الخدمات.

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عن ما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو أكان مقدراً بفضّل أسلوب تقييم آخر. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات، يأخذ المصرف بعين الاعتبار تلك العوامل عند تسعير الأصل أو المطلوب إذا أخذ المشاركين في السوق تلك العوامل بعين الاعتبار في تاريخ القياس. تم تحديد القيمة العادلة لأغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية الموحدة على ذلك الأساس، باستثناء القياسات التي تتشابه مع القيمة العادلة ولكنها ليست قيمة عادلة، مثل القيمة المستخدمة في المعيار المحاسبي الدولي رقم 36.

إضافة إلى ذلك، تُصنف قياسات القيمة العادلة، لأغراض إعداد التقارير المالية، إلى المستوى 1 أو 2 أو 3 بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل، وهي محددة كما يلي:

- مدخلات المستوى 1 وهي المدخلات المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة والتي يمكن للمنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس؛
- مدخلات المستوى 2 وهي المدخلات المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المدرجة المستخدمة في المستوى 1 والملاحظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ و
- مدخلات المستوى 3 وهي مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة.

تُعرض البيانات المالية الموحدة بالدرهم الإماراتي (الدرهم) وتُقرب كافة القيم الأخرى إلى أقرب ألف درهم، باستثناء ما يتم تحديده على خلاف ذلك.

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية.

#### (ج) أسس توحيد البيانات المالية

تتضمن البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للمصرف والمنشآت الخاضعة لسيطرة المجموعة. تتحقق السيطرة عندما يكون للمصرف:

- السلطة على المنشأة المستثمرة،
  - التعرض للعوائد المتغيرة، أو الحقوق في العوائد المتغيرة، من ارتباطها بالمنشأة المستثمرة، و
  - السلطة على ممارسة السيطرة على المنشأة المستثمرة للتأثير على قيمة عوائد المنشأة المستثمرة.
- يقوم المصرف بإعادة تقييم ما إذا كانت تسيطر على المنشأة المستثمرة أم لا إذا ما كانت الحقائق والظروف تشير إلى أن هناك تغيرات على عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة الموضحة أعلاه.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (تتمة)

4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(ج) أسس توحيد البيانات المالية (تتمة)

عندما تقل حقوق تصويت المصرف في أي من المنشآت المستثمر بها عن أغلبية حقوق التصويت بها، فيكون للمصرف السلطة على تلك المنشأة المستثمر بها عندما تكون حقوق التصويت كافية لمنحها قدرة عملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة بالمنشأة المستثمرة بشكل منفرد. تأخذ المجموعة بعين الاعتبار كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تقييم ما إذا كان للمصرف حقوق التصويت في المنشأة المستثمرة أم لا بشكل يكفي لمنحها السيطرة، ومن بين تلك الحقائق والظروف:

- حجم حقوق التصويت التي تحوزها المجموعة بالمقارنة مع حجم حقوق التصويت لحاملي حقوق التصويت الآخرين؛
  - حقوق التصويت المحتملة للمصرف وحاملي حقوق التصويت الآخرين والأطراف الأخرى؛
  - الحقوق الناشئة من اليرتبيات التعاقدية الأخرى؛ و
  - غيرها من الحقائق والظروف الأخرى التي تشير إلى أنه المجموعة لها، أو ليس لها، السلطة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة وقت الحاجة لاتخاذ قرارات، بما في ذلك أنماط التصويت والاجتماعات السابقة للمساهمين.
- يبدأ توحيد أي من الشركات التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة، ويتوقف بفقد المجموعة للسيطرة على الشركة التابعة. وعلى وجه الخصوص، يتم تضمين الدخل والمصروفات المستحوز عليه أو المستبعد خلال الفيرة المالية لأي شركة تابعة في بيان الدخل الموحد من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة وحتى التاريخ الذي تتوقف فيه المجموعة عن السيطرة على الشركة التابعة.

تعزى الأرباح أو الخسائر وكافة مكونات الدخل الشامل الأخر إلى مالكي الشركة الأم وإلى الأطراف غير المسيطرة، ويعزى مجموع الدخل الشامل الأخر للشركات التابعة إلى مالكي الشركة الأم والأطراف غير المسيطرة حتى إذا ما نتج عن ذلك تسجيل عجز في رصيد الأطراف غير المسيطرة.

يتم، عند الضرورة، إدخال تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة بغية تماشي سياساتها المالية مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

تُلغى جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والإيرادات والمصاريف والتدفقات النقدية الداخلية المرتبطة بالمعاملات المتبادلة بين منشآت المجموعة بالكامل عند توحيد البيانات المالية.

يتم محاسبتها التغيرات في حصص ملكية المجموعة في الشركات التابعة، والتي لا تؤدي إلى فقدان المصرف للسيطرة على الشركات التابعة، كمعاملات ملكية. يتم تعديل القيم الدفيرية لحصص المجموعة وحصص حقوق الأطراف غير المسيطرة لتعكس التغيرات في حصصهم في الشركات التابعة. يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالفرق بين مبالغ تعديل حصص حقوق الأطراف غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع/مستحق الدفع أو المستلم/المدين، وتوزع على مساهمي الشركة الأم.

عندما يفقد المصرف سيطرته على أحد الشركات التابعة، يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة في بيان الدخل الموحد ويحتسب كالفرق بين (1) إجمالي القيمة العادلة للمبلغ المقبوض والقيمة العادلة لأي ربح مستبقى و (2) القيمة الدفيرية السابقة للموجودات (ومن ضمنها الشهرة)، ومطلوبات الشركة التابعة وحصص أي من الأطراف غير المسيطرة. عندما تُدرج موجودات الشركة التابعة بقيم معاد تقييمها أو بقيم عادلة ويكون الربح أو الخسارة المتراكمة قد تم الاعتراف بها في بيان الدخل الشامل الموحد وتراكمت في حقوق الملكية، فيتم احتساب المبالغ المعترف بها سابقاً في بيان الدخل الشامل الموحد والمتراكمة في حقوق الملكية كما لو أن الشركة الأم قد قامت مباشرة باستبعاد الأصول المعنية (أي قامت بإعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة أو حولتها مباشرة إلى الأرباح المستبقاة وفق ما هو محدد بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعمول بها).

(د) النقد وما يعادله

يتضمن النقد وما يعادله النقد في الصندوق وأرصدة غير مقيدة لدى المصارف المركزية ومصارف أخرى والموجودات السائلة التي تستحق في أقل من ثلاثة أشهر من تاريخ التملك، والتي هي عرضة لمخاطر غير هامة من حيث التغير في القيمة العادلة، والتي تُستخدم من قبل المصرف في إدارة التزاماته قصيرة الأجل.

يتم تسجيل النقد وما يعادله بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي الموحد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (تتمة)

4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(هـ) مطلوب من المصارف

يُدرج المطلوب من المصارف بالتكلفة بعد خصم أي مبالغ مشطوبة ومخصص انخفاض القيمة، إن وجد.

(و) الأدوات المالية

تسجل الموجودات والمطلوبات المالية عندما تصبح أي من منشآت المصرف طرفاً في ترتيب تعاقدية خاص بالأداة.

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، ويتم إضافة تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الاستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجوات المالية أو المطلوبات المالية، أو خصمها منها، حسب الضرورة، عند الاعتراف المبدئي.

#### الموجودات المالية

تصنف الموجودات المالية إلى: الفئات المحددة التالية: "استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق" و "استثمارات متاحة للبيع"، و "قروض وذمم مدينة". ويعتمد التصنيف على طبيعة وعرض الموجودات المالية حيث يتم تحديدها عند الاعتراف المبدئي.

#### طريقة الربح الفعلي

طريقة الربح الفعلي هي الطريقة التي يتم فيها احتساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتوزيع إيرادات الأرباح على الفيريات التي تخصها. نسبة الربح الفعلي هي المعدل الفعلي لخصم قيمة المبالغ النقدية المتوقع استلامها في المستقبل (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً مكماً من معدل الربح الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط والخصومات الأخرى) عبر المدة المتوقعة للأصل المالي أو عبر فترة أقصر، حسب الاقتضاء، إلى صافي القيمة الدفيرية عند الاعتراف المبدئي. ويتم قيد الدخل على أساس الربح الفعلي لأدوات الدين.

#### محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق

الموجودات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو محددة وتواريخ استحقاق محددة، والتي تتجه نية المجموعة بشأنها، ولديها القدرة، على الاحتفاظ بها لتاريخ الاستحقاق. تقاس الاستثمارات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق بعد الاعتراف المبدئي بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلي؛ وذلك بعد طرح خسائر الانخفاض في القيمة.

#### متاحة للبيع

الموجودات المتاحة للبيع هي موجودات مالية غير مشتقة محددة كمتاحة للبيع ولا تُصنف كـ (أ) منتجات تمويل، أو (ب) استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، أو (ج) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

#### الاستثمارات في موجودات استثمارية وتمويلية إسلامية

إن الاستثمارات في موجودات استثمارية وتمويلية إسلامية هي تلك الموجودات المالية بدفعات ثابتة أو ممكن تحديدها التي لم تُدرج في أي سوق نشط. ويتم قياس القروض والذمم المدينة (بما في ذلك النقد وما يعادله وذمم التمويل الإسلامية المدينة والذمم المدينة الأخرى) بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلي، بعد خصم أي انخفاض في القيمة.

ويتم قيد إيرادات الأرباح بتطبيق نسبة ربح فعلي، وذلك عدا ما يتعلق بالذمم المدينة قصيرة الأجل عندما يكون أثر الخصم غير جوهري.

## إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (تتمة)

4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(و) الأدوات المالية (تتمة)

*الموجودات المالية (تتمة)*انخفاض قيمة الموجودات المالية

في نهاية كل فترة تقرير، يتم تقييم الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة لإنخفاض القيمة. يتم خفض قيمة الموجودات المالية عندما يكون هناك دليل موضوعي بأنه نتيجة لحدث أو عدة أحداث كانت قد حدثت بعد الاعتراف المبدئي للأصل المالي تكون قد أثرت على التدفقات النقدية المستقبلية للإستثمار.

قد يتضمن الدليل الموضوعي للإنخفاض في القيمة ما يلي:

- صعوبة مالية كبيرة للمُصدر أو الطرف المقابل، أو
- الإخلال بالعقد، مثل التقصير أو التأخر في سداد مدفوعات الربح أو المدفوعات الرئيسية، أو
- أن يصبح من المحتمل أن يكون المقرض سوف يُقدم على الإفلاس أو إعادة هيكلة مالية، أو
- اختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب صعوبات مالية.

وتمثل قيمة خسارة الانخفاض في القيمة المعترف بها بالنسبة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، الفارق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الربح الفعلي الأصلي للأصل المالي.

إن تدنى مبلغ خسارة الإنخفاض في قيمة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، في فترة لاحقة، وكان من الممكن أن يكون ذلك ذو صلة بشكل موضوعي بحدث وقع بعد الاعتراف بالإنخفاض في القيمة، يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة المعترف بها في السابق وذلك من خلال بيان الدخل الموحد إلى حد أن تكون القيمة الدفترية للموجودات المالية في تاريخ عكس الإنخفاض في القيمة لا تتجاوز التكلفة المطفأة في حالة عدم الاعتراف بانخفاض القيمة.

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

تلغي المجموعة الاعتراف بالموجودات المالية عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل أو عندما يتم تحويل الموجودات المالية وجميع المخاطر والمنافع الجوهرية من ملكية الموجودات إلى منشأة أخرى. إذا لم تقم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمنافع الجوهرية للملكية واستمر في السيطرة على الأصل المحول، تعترف المجموعة بأرباحها المستقبلية في الأصل إضافة إلى مسؤولية ذات صلة بالمبالغ التي قد يضطر لدفعها. إذا احتفظت المجموعة بالمخاطر والمنافع الجوهرية للملكية أي من الموجودات المالية المحولة، فإنه يستمر في الاعتراف بالأصل المالي وكذلك بالتسهيلات المضمونة للعائدات المستلمة.

عند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي بالكامل، يتم الاعتراف بالفارق بين القيمة الدفترية للأصل والمبلغ المقابل المستلم أو مستحق الاستلام والذمة المدينة والربح أو الخسارة المتراكمة التي تم قيدها في الدخل الشامل الأخر والمتراكم في حقوق الملكية، يتم الاعتراف بذلك في الربح أو الخسارة.

المطلوبات المالية وأدوات الملكيةالتصنيف كدين أو أدوات ملكية

يتم تصنيف أدوات الدين وأدوات الملكية التي تُصدرها المجموعة إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لجوهر العملية المتعاقد عليها في العقد وتعريف المطلوبات المالية وأدوات الملكية.

أدوات الملكية

تعرف أداة الملكية على أنها العقد الذي يثبت وجود ربح متبقي في الموجودات المالية للمنشأة بعد اقتطاع كافة المطلوبات المترتبة عليها. تسجل أدوات الملكية التي تصدرها المجموعة بقيمة صافي المبالغ المحصلة بعد طرح صافي تكلفة الإصدار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (تتمة)

4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(و) الأدوات المالية (تتمة)

المطلوبات المالية وأدوات الملكية (تتمة)

المطلوبات المالية

يتم تصنيف المطلوبات المالية كـ "مطلوبات مالية أخرى".

وتقاس المطلوبات المالية الأخرى (بما في ذلك المطلوبات الأخرى والمبالغ المستحقة) لاحقاً بالتكلفة المطفأة وفق طريقة الربح الفعلي.

طريقة الربح الفعلي

طريقة الربح الفعلي هي الطريقة التي يتم فيها احتساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتوزيع إيرادات الأرباح على الفترات التي تخصها. نسبة الربح الفعلي هي المعدل الفعلي لخصم قيمة المبالغ النقدية المتوقع استلامها في المستقبل (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً مكماً من معدل الربح الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط والخصومات الأخرى) عبر المدة المتوقعة للأصل المالي أو عبر فترة أقصر (حسب الاقتضاء) إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف المبدي.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

تلغي المجموعة الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم إعفاء المجموعة من التزاماتها أو إلغاء تلك الالتزامات أو انتهاء صلاحيتها فقط. يتم الإعراف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي تم إلغاء الإعراف بها والمقابل المدفوع أو واجب الدفع، بما في ذلك الموجودات غير النقدية المحولة أو المطلوبات المفترضة في الربح أو الخسارة.

(ز) الممتلكات والمعدات

الاعتراف والقياس

يتم قياس بنود الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة. وتشتمل التكلفة على المصروفات المنسوبة بصورة مباشرة للاستحواذ على الموجودات المعنية. تشتمل تكلفة الموجودات المنشأة ذاتياً على تكلفة المواد والعمالة المباشرة وأي تكاليف أخرى منسوبة بصورة مباشرة إلى إيصال الموجودات إلى الحالة التشغيلية المناسبة للاستخدام المزمع لها، بالإضافة إلى تكاليف فك وإزالة بنود الممتلكات والمعدات وإعادة الموقع إلى حالته الأصلية.

عندما يكون لأجزاء أحد بنود الممتلكات والمعدات أعمار إنتاجية مختلفة، يتم احتسابها كبنود منفصلة (عناصر رئيسية) من الممتلكات والمعدات.

التكاليف اللاحقة

يتم الاعتراف بتكلفة استبدال جزء من أحد بنود الممتلكات والمعدات ضمن القيمة الدفترية لهذا البند إذا كان من المرجح أن تتدفق للمجموعة المنافع الاقتصادية المستقبلية المتمثلة في هذا الجزء ويمكن قياس تكلفته بصورة موثوقة. ويتم الاعتراف بتكاليف الصيانة اليومية للممتلكات والمعدات ضمن بيان الدخل الموحد عند تكبدها.

الاستهلاك

يتم الاعتراف بالاستهلاك ضمن بيان الدخل الموحد على أقساط متساوية على مدى الأعمار الإنتاجية المقدر لكل جزء من بنود الممتلكات والمعدات. يتم احتساب الاستهلاك للموجودات المستأجرة على مدى مدة عقد الإيجار أو أعمارها الإنتاجية، أيهما أقصر. لا يتم احتساب استهلاك على الأراضي.

## إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (تتمة)

4. أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(ز) الممتلكات والمعدات (تتمة)

الاستهلاك (تتمة)

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للفترة الحالية والفترة المقارنة:

سنوات	
7	تحسينات على العقارات المستأجرة
3 - 7	أجهزة وبرامج كمبيوتر
5	أثاث مكنتي ومعدات
5	سيارات
25	مباني

تتم إعادة تقييم طرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية في تاريخ كل تقرير. ويتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستبعادات من خلال مقارنة المتحصلات مع القيمة الدفترية. ويتم إدراج الفروق في بيان الدخل الموحد.

يتم بيان الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز بالتكلفة. عند الانتهاء من الإنجاز، يتم تحويل الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز إلى فئة الموجودات المناسبة ويتم احتساب الاستهلاك عليها وفقاً للسياسات المحاسبية للمجموعة.

(ح) الاستثمارات العقارية

يتم الاحتفاظ بالإستثمارات العقارية للحصول على إيرادات إيجار و/أو زيادة في قيمتها. تشمل الإستثمارات العقارية تكلفة الشراء الأولي، تطويرات محولة من عقارات قيد التطوير، تكلفة التطويرات اللاحقة والتعديلات على القيمة العادلة. تدرج الإستثمارات العقارية بناءً على تقييم على القيمة العادلة لتلك الإستثمارات كما في نهاية فترة التقرير. تعرف القيمة العادلة بأنها الثمن الذي سيتم قبضه لبيع أحد الموجودات أو دفعه أصل ما ضمن معاملة منظمة بين أطراف متشاركة بالسوق في تاريخ القياس بغض النظر عما إذا كان هذا الثمن يمكن رصده رصداً مباشراً أو تقديره باستخدام أي من تقنيات التقييم الأخرى. يتم تحديد القيمة العادلة بشكل دوري من قبل مقيمين مهنيين مستقلين. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغييرات في القيمة العادلة للعقارات الإستثمارية في بيان الدخل الموحد في الفترة التي يحدث فيها التغيير.

يتم تحميل جميع تكاليف الإصلاح والصيانة الأخرى على بيان الدخل الموحد خلال الفترة المالية التي تم فيها تكبد تلك المصاريف. وتقوم القيمة العادلة للإستثمارات العقارية على طبيعة وموقع وحالة الأصل المعني.

(ط) ودائع العملاء وإيداعات المصارف (ودائع الوكالة) والمطلوبات الأخرى

يتم الاعتراف مبدئياً بودائع العملاء وإيداعات المصارف (ودائع الوكالة) والمطلوبات الأخرى بالقيمة العادلة على أن يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة.

(ي) المخصصات والمطلوبات الطارئة

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المجموعة التزام حالي (قانوني أو استنتاجي) نتيجة أحداث سابقة ويكون من المحتمل أن يُطلب من المجموعة تسديد هذا الالتزام ويمكن تقدير تكلفة هذه المخصصات بشكل يعتمد عليه.

المبلغ المعترف به كمخصص هو أفضل تقدير لتسوية الالتزام الجاري في تاريخ التقرير مع الأخذ في الاعتبار المخاطر والشكوك المحيطة بالالتزام. حيث تقاس المخصصات باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية هذا الالتزام، ومن ثم فإن القيمة الدفترية هي القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية.

عندما يكون من المتوقع إسترداد جميع المنافع الإقتصادية اللازمة لتسوية أحد المخصصات مع طرف ثالث، يتم إدراج الذمة كأصل إذا أصبح من المؤكد بالفعل أنه سيتم إستلام التعويض وإذا كان من الممكن قياس مبلغ الذمة المدينة بشكل موثوق.

إن المطلوبات الطارئة التي تضم بعض الضمانات وخطابات الإعتماد المحفوظة كرهن هي إلتزامات محتملة ناتجة عن أحداث سابقة ووجودها سيتم تأكيده فقط عند وقوع أو عدم وقوع حدث واحد أو عدة أحداث مستقبلية غير مؤكدة وهي ليست بالكامل تحت سيطرة المجموعة. يتم الاعتراف بالمطلوبات الطارئة في البيانات المالية الموحدة بل يتم بيانها في الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة.

## إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (تتمة)

4. أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(ك) القبولات

يتم الاعتراف بالقبولات كمطلوبات مالية في بيان المركز المالي الموحد مع حق تعاقدى للسداد من العملاء كموجودات مالية. ولذلك فإن الإلتزامات المتعلقة بأوراق القبول قد تم إحتسابها كموجودات مالية ومطلوبات مالية.

(ل) الاعتراف بالإيرادات

إن الإيرادات من الاستثمارات في الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية والاستثمارات في الأوراق المالية، بما في ذلك الرسوم التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الربح الفعلي للأداة المالية، يتم الاعتراف بها ضمن بيان الدخل الموحد باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي.

(م) الرسوم والإيرادات الأخرى

يتم الاعتراف بالرسوم والإيرادات الأخرى من الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المجموعة على أساس الاستحقاق عندما يتم تقديم هذه الخدمات.

(ن) إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق المجموعة في الحصول على الدفعات.

(س) منافع الموظفين

تقوم المجموعة بتكوين مخصصاً مقابل مكافآت نهاية الخدمة لموظفيه غير المواطنين، حيث تحتسب استحقاقات هذه المكافآت على أساس رواتب الموظفين وفيرة الخدمة للموظفين وإكمال الحد الأدنى لفيرة الخدمة. تستحق التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فيرة الخدمة.

يسهم المصرف في مخصص التقاعد والتأمين الوطني لموظفيها من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة عملاً بالقانون الإتحادي رقم 2 لسنة 2000.

(ع) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

إن الموجودات التي لها أعمار إنتاجية غير محددة لا تخضع للإطفاء ويتم اختبارها سنوياً للتحقق من تعرضها لانخفاض القيمة. وتتم مراجعة الموجودات التي تخضع للإطفاء للتحقق من تعرضها لانخفاض القيمة حينما تشير أحداث أو تغيرات في الظروف إلى احتمال عدم استرداد القيمة الدفترية.

يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة بما يعادل المبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن قيمته القابلة للاسترداد. تتمثل القيمة القابلة للاسترداد بالقيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته من الاستخدام، أيهما أكبر. لأغراض تقييم انخفاض القيمة، يتم تجميع الموجودات في أدنى مستويات يوجد فيها تدفقات نقدية قابلة للتحديد بصورة منفصلة (وحدات منتجة للنقد). تتم بتاريخ كل تقرير مراجعة الموجودات غير المالية باستثناء الشهرة التجارية التي تعرضت لخسائر انخفاض القيمة لعكس انخفاض القيمة المحتمل.

(ف) المعاملات بالعملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى الدرهم الإماراتي وفقاً لمعدلات الصرف السائدة في تاريخ المعاملة. ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية إلى الدرهم الإماراتي وفقاً لأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في تاريخ التقرير. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية، المبينة بالتكلفة التاريخية، إلى الدرهم الإماراتي وفقاً لأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في تاريخ المعاملة. وتم بيان أرباح وخسائر الصرف المحققة وغير المحققة في بيان الدخل الموحد.

(ص) التبرعات المستلمة

يتم تصنيف التبرعات في فئة الموجودات المناسبة ويتم الاعتراف بها مبدئياً وقياسها لاحقاً وفقاً للسياسة المحاسبية المتعلقة بفئة الموجودات المحددة.

## إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (تتمة)

4. أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

## (ق) التقارير حول القطاعات

يتم إعداد التقارير حول القطاعات التشغيلية بأسلوب يتوافق مع التقارير الداخلية المقدمة إلى الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرارات التشغيلية. تتمثل الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرارات التشغيلية بالشخص أو مجموعة الأشخاص الذين يقومون بتخصيص الموارد وتقييم أداء القطاعات التشغيلية للمنشأة. وقد قررت المجموعة أن تكون اللجنة التنفيذية للمصرف هي الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرارات التشغيلية. يتم إجراء كافة المعاملات بين قطاعات الأعمال وفقاً لشروط السوق الاعتيادية ويتم حذف الإيرادات والتكاليف الداخلية لكل قطاع في المركز الرئيسي. ويتم إدراج الإيرادات والمصروفات المرتبطة بصورة مباشرة بكل قطاع عند تحديد أداء القطاع.

## (ر) الأنشطة الائتمانية

تعمل المجموعة بصفة أمين/ مدير أو بصفات أخرى ينتج عنها حفظ أو وضع موجودات بصفة أمين بالنيابة عن الأمانة ومؤسسات أخرى. إن هذه الموجودات والإيرادات الناتجة عنها لا يتم ضمها في البيانات المالية الموحدة للمجموعة؛ حيث أنها ليست موجودات المجموعة.

## (ش) مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويدرج المبلغ الصافي في بيان المركز المالي الموحد فقط عند وجود حق قانوني ملزم وعندما يكون لدى المجموعة نية لتسوية الموجودات والمطلوبات على أساس الصافي، أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في آن واحد.

## (ت) مبادئ قياس القيمة العادلة

تتمثل "القيمة العادلة" في المبلغ الذي يمكن قبضه مقابل بيع أصل ما، أو يتم دفعه لتحويل التزام ما في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في السوق الرئيسي أو، في حالة عدم وجوده، أفضل سوق يكون متاحاً للمجموعة في ذلك التاريخ. تعكس القيمة العادلة للالتزام مخاطر عدم الوفاء بالالتزام.

عندما يكون ذلك متاحاً، تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة للأداة باستخدام السعر المدرج في سوق نشط لتلك الأداة. يعتبر السوق أنه نشط في حال تكرار حدوث المعاملات المتعلقة بالموجودات أو المطلوبات بشكل كافٍ بحيث يتسنى الحصول على معلومات عن الأسعار بصورة مستمرة.

عندما لا يكون هناك سعر مدرج في سوق نشط، تستخدم المجموعة أساليب التقييم بحيث تستفيد من المدخلات الملحوظة ذات الصلة بأقصى قدر ممكن وتحدد من استخدام المدخلات غير الملحوظة. يتضمن أسلوب التقييم الذي تم اختياره كافة العوامل التي كان ليضعها بالاعتبار الأطراف المشاركة في السوق عند تسعير المعاملة.

يكون سعر المعاملة عادةً هو أفضل دليل على القيمة العادلة لأداة مالية عند الاعتراف المبدئي - أي القيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المقبوض. عندما تقرر المجموعة أن القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي تختلف عن سعر المعاملة، لا يتم الاستدلال على القيمة العادلة بواسطة الأسعار المدرجة في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات مماثلة أو الاستناد إلى أساليب تقييم تستخدم فقط بيانات من السوق الملحوظة، وفي هذه الحالة يتم مبدئياً قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة. ويتم تعديلها لمراعاة الفرق بين القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي وسعر المعاملة. لاحقاً، يتم الاعتراف بالفرق ضمن بيان الدخل الموحد على أساس تناسبي على مدى عمر الأداة وليس أكثر من ذلك عندما يكون التقييم مدعوماً بصورة كبيرة ببيانات السوق الملحوظة أو يتم إنهاء المعاملة.

في حال كان لأحد الموجودات أو المطلوبات المقاسة بالقيمة العادلة سعر عرض وسعر طلب، تقوم المجموعة بقياس الموجودات والمراكز طويلة الأجل بسعر العرض في حين يتم قياس المطلوبات بسعر الطلب.

إن محافظ الموجودات المالية والمطلوبات المالية المعرضة لمخاطر السوق ومخاطر الائتمان، التي تقوم المجموعة بإدارتها على أساس صافي التعرض إما لمخاطر السوق أو مخاطر الائتمان، يتم قياسها على أساس المبلغ الذي سوف يتم قبضه لبيع صافي مركز طويل الأجل للتعرض لمخاطر محددة. ويتم تخصيص تلك التسويات على مستوى المحافظ إلى الموجودات والمطلوبات بصورة فردية على أساس التسويات التي تأخذ في الاعتبار المخاطر التي تنطوي عليها كل أداة في المحفظة.

لا تقل القيمة العادلة لوديعة ما تحت الطب عن المبلغ مستحق الدفع عند الطلب، وذلك باستخدام القيمة الحالية اعتباراً من التاريخ المبدئي الذي يكون فيه المبلغ مطلوباً للدفع.

تعترف المجموعة بعمليات التحويل بين مستويات النظام المتدرج للقيمة العادلة كما في نهاية فترة التقرير التي حدث خلالها التغيير.



## إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (تتمة)

## 5. التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة

تتأثر البيانات المالية الموحدة للمجموعة ونتائجها المالية بالسياسات والافتراضات والتقديرات المحاسبية وأحكام الإدارة التي تقتضي الضرورة وضعها أثناء إعداد البيانات المالية الموحدة.

تقوم المجموعة بوضع التقديرات والافتراضات التي تؤثر على المبالغ المعلنة للموجودات والمطلوبات في السنة المالية التالية. إن كافة التقديرات والافتراضات التي تقتضيها معايير التقارير المالية الدولية هي أفضل تقديرات موضوعة وفقاً للمعايير المطبقة. يتم تقييم التقديرات والأحكام بصورة مستمرة وترتكز على الخبرة السابقة وعوامل أخرى بما في ذلك التوقعات المتعلقة بالأحداث المستقبلية. تعتبر السياسات المحاسبية وأحكام الإدارة الخاصة ببعض البنود ذات تأثير هام خاصة بالنسبة لنتائج المجموعة ووضعها المالي نظراً لأهميتها.

*خسائر انخفاض قيمة الاستثمارات في الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية*

تقوم المجموعة بمراجعة محافظ الاستثمار في الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية لتقييم انخفاض القيمة مرة واحدة شهرياً على الأقل. للتحقق من مدى ضرورة إدراج خسائر انخفاض القيمة ضمن بيان الدخل الموحد، تقوم المجموعة بوضع الأحكام للتحقق مما إذا كان هناك بيانات ملحوظة تشير إلى حدوث انخفاض في القيمة يعقبه نقص يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من محفظة الاستثمارات في الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية قبل أن يتم تحديد هذا النقص في المحفظة. قد تشمل تلك الأدلة على بيانات ملحوظة تشير إلى وجود تغيرات سلبية في القدرة على السداد لعملاء ضمن مجموعة ما أو الظروف الاقتصادية الدولية أو المحلية المرتبطة بحالات التعثر فيما يتعلق بالموجودات في المجموعة. وتستخدم الإدارة تقديرات مرتكزة على تجارب الخسارة السابقة لموجودات ذات سمات مخاطر ائتمان وأدلة موضوعية على انخفاض القيمة مماثلة لتلك التي تنطوي عليها المحفظة عند تقدير الجدول الزمني لتدفقاتها النقدية المستقبلية. تتم مراجعة الطرق والافتراضات المستخدمة لتقدير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة لتقليل مواجهة أي فروق بين الخسائر المقدرة والخسائر الفعلية.

*الاستثمارات في الأوراق المالية المحتفظ بها للاستحقاق*

عملاً بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 39، قامت المجموعة بتصنيف بعض الموجودات المالية غير المشتقة ذات الدفعات الثابتة أو القابلة للتحديد وتواريخ استحقاق ثابتة كاستثمارات محتفظ بها للاستحقاق. ويقتضي هذا التصنيف وضع أحكام هامة. عند وضع هذه الأحكام، تقوم المجموعة بتقييم رغبتها وقدرتها على الاحتفاظ بهذه الاستثمارات حتى استحقاقها. في حال عدم قدرة المجموعة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى الاستحقاق لسبب آخر غير الأسباب المحددة - على سبيل المثال، بيع قدر ليس بالقليل قبل الاستحقاق بفترة وجيزة - يتعين على المجموعة إعادة تصنيف الفئة بأكملها كاستثمارات متاحة للبيع. وعليه، يتم قياس الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة بدلاً من التكلفة المطفأة.

*الاستثمارات العقارية*

تتمثل القيمة الدفترية للاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة للعقار المحددة من قبل مؤسسة تقييم مستقلة مسجلة يكون لديها المؤهلات المهنية المناسبة المعترف بها والخبرة السابقة في تقييم عقارات تقع في نفس موقع العقار الخاضع للتقييم ومن نفس الفئة. تم تحديد القيم العادلة باستخدام طريقة القيم المتبقية. يتم تطبيق طريقة القيم المتبقية على العقارات التي قد تزيد قيمتها عند تطويرها أو إعادة تطويرها أو تجديدها. لتحديد القيمة السوقية الحالية للعقار في حالته الراهنة، يتم احتساب القيمة النهائية المقدرة لأعمال التطوير، ثم يُستقطع من هذا المبلغ كافة تكاليف تنفيذ أعمال التطوير، بما في ذلك تكلفة الإنشاء الفعلي والأتعاب المهنية وتكاليف التمويل وريخ شركة التطوير.

## 6. إدارة المخاطر المالية

تتعرض أنشطة المجموعة لمجموعة من المخاطر المالية وتنطوي على تحليل وتقييم وقبول وإدارة بعض مستويات المخاطر أو مجموعة المخاطر. إن قبول المخاطر هي سمة رئيسية لمؤسسات الخدمات المالية كما أن المخاطر التشغيلية هي نتيجة حتمية لمزاولة الأعمال. وبذلك فإن هدف المجموعة هو تحقيق التوازن المناسب بين المخاطر والعائد بالإضافة إلى الحد من التأثيرات المحتملة المعاكسة على الأداء المالي للمجموعة.

## إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (تتمة)

### 6. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

تنطوي أنشطة المجموعة على مخاطر كامنة، ولكن تتم إدارتها من خلال عملية تحديد وقياس ومراقبة مستمرة، كما أنها تخضع لحدود المخاطر وغيرها من الضوابط.

يتم وضع سياسات المجموعة لإدارة المخاطر لتحديد وتحليل هذه المخاطر، ووضع الحدود والضوابط المناسبة للمخاطر، ورقابة المخاطر والالتزام بالحدود الموضوعية من خلال أنظمة معلومات حديثة وقابلة للتطبيق. تقوم المجموعة بصورة منتظمة بمراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر لتعكس التغيرات في الأسواق والموجودات وأفضل الممارسات الناشئة.

#### إطار عمل إدارة المخاطر

يتولى قسم إدارة المخاطر مسؤولية إدارة المخاطر، ويتم ذلك في إطار السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. كما يقع على عاتق قسم إدارة المخاطر مسؤولية المراجعة المستقلة لإدارة المخاطر والبيئة الرقابية. تتمثل أهم أنواع المخاطر التي تتعرض لها المجموعة في مخاطر الائتمان وتركزات مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة. تشتمل مخاطر السوق على مخاطر معدلات الربح ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر الأسعار. بالإضافة إلى ذلك، فإن المجموعة معرضة للمخاطر التشغيلية. بالرغم من ذلك، فإن العملية المستقلة لإدارة المخاطر لا تتولى مسؤولية رقابة مخاطر الأعمال مثل التغيرات في البيئة والتكنولوجيا وقطاع الأعمال، حيث تتم مراقبة هذه المخاطر من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي لدى المجموعة.

### 1-6 هيكل إدارة المخاطر

يتولى مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن تحديد المخاطر والتحكم فيها؛ إلا أن، هناك هيئات مستقلة منفصلة مسؤولة أيضاً عن إدارة ومراقبة المخاطر التي تتعرض لها المجموعة.

#### مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة مسؤول بصورة عامة عن آلية إدارة المخاطر، كما أنه مسؤول عن اعتماد مبادئ واستراتيجيات إدارة المخاطر.

#### اللجنة التنفيذية

تعمل اللجنة التنفيذية كإدارة تنفيذية عليا للمجلس لضمان وفاء المجلس بأهدافه التشغيلية والاستراتيجية.

#### لجنة التدقيق

تتألف لجنة التدقيق من أعضاء مجلس الإدارة ويتمثل هدفها في مساعدة مجلس الإدارة في انجاز مسؤوليته الرقابية، من خلال:

- مراقبة عمليات إصدار التقارير المالية للمجموعة والاحتفاظ بسياسات محاسبية ومراجعة واعتماد المعلومات المالية؛
- مراجعة التقارير وأنظمة الرقابة الداخلية؛
- إدارة العلاقة مع مدققي الحسابات الخارجيين للمجموعة؛
- ومراجعة تقارير التدقيق الداخلية ومتابعة الأمور الرقابية ذات الأهمية للمجموعة.

#### هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

تتولى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية مسؤولية الحوكمة وفقاً لأحكام الشريعة من خلال مراجعة واعتماد الموجودات والوثائق ومدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية ومدى الالتزام بالشريعة الإسلامية بشكل عام.

#### لجنة المخاطر والالتزام بالمجلس

تتولى لجنة المخاطر والالتزام لدى المجلس مسؤولية مساعدة مجلس الإدارة في انجاز مسؤولياته فيما يتعلق بضمان التزام أنشطة المجموعة باللوائح والتشريعات القانونية وكذلك نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية بالإضافة إلى الالتزام بمعايير السلوك لدى المجموعة.

## إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (تتمة)

### 6. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

#### 1-6 هيكل إدارة المخاطر (تتمة)

##### لجنة الائتمان

تقوم لجنة الائتمان بإدارة مخاطر الائتمان لدى المجموعة من خلال المراجعة المستمرة للحدود الائتمانية والسياسات والإجراءات وكذلك اعتماد التعرضات المحددة وحالة العمل وإعادة التقييم المستمر لمحفظة التمويل ومدى كفاية المخصصات الخاصة بها.

##### لجنة الموجودات والمطلوبات

يتمثل هدف لجنة الموجودات والمطلوبات في وضع أكثر الاستراتيجيات ملاءمة للمجموعة في ضوء مزيج من الموجودات والمطلوبات، مقدماً بذلك توقعاتها للمستقبل والنتائج المحتملة للتحركات في معدل الربح والقيود المتعلقة بالسيولة والتعرض لمخاطر صرف العملات الأجنبية وكفاية رأس المال. بالإضافة إلى ذلك، فإن لجنة الموجودات والمطلوبات مسؤولة عن ضمان توافق كافة الاستراتيجيات مع قدرة المجموعة على تحمل المخاطر ومستويات التعرض للمخاطر وفقاً لما هو محدد من قبل مجلس الإدارة.

##### لجنة الموارد البشرية

تقوم لجنة الموارد البشرية بإدارة الموارد والأداء وحاجة المجموعة إلى موظفين من وقت لآخر.

##### قسم إدارة المخاطر

يتولى قسم إدارة المخاطر مسؤولية تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمخاطر والاحتفاظ بها لضمان توفر إجراءات رقابة مستقلة. كما أن قسم إدارة المخاطر مسؤول عن اعتماد الائتمان وإدارة الائتمان ومخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومراقبة المخاطر بصورة عامة.

##### التدقيق الداخلي

تتم مراجعة عمليات إدارة المخاطر لدى المجموعة بصورة دورية من قبل قسم التدقيق الداخلي الذي يقوم بمراجعة مدى كفاءة الإجراءات والتزام المجموعة بهذه الإجراءات. كذلك يقوم قسم التدقيق الداخلي بمناقشة نتائج التقييم مع الإدارة، ثم يتم مباشرة رفع تقارير بشأن نتائج وتوصيات هذه المناقشات إلى لجنة التدقيق.

### 2-6 قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تقوم المجموعة بقياس مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية باستخدام طرق نوعية تقليدية. علاوة على ذلك، تستخدم المجموعة كذلك، طرق وتحليل كمية لدعم التعديلات في الأعمال واستراتيجيات المخاطر، وذلك عندما يتطلب الأمر. تعكس هذه الطرق والتحليل الخسائر المحتمل تكبدها في سياق الأعمال الاعتيادية أو الخسائر غير المتوقعة لحدث غير متوقع، وذلك استناداً إلى تقنيات واحتمالات إحصائية بسيطة مشتقة من الخبرة التاريخية. تقوم المجموعة كذلك بإجراء تصورات الضغط التي قد تنشأ في حال الأحداث القصوى غير محتملة الحدوث أو، في الواقع، قد تحدث.

تتم مراقبة المخاطر والتحكم فيها بصورة أساسية في إطار الحدود الموضوعية من قبل المجموعة. تعكس هذه الحدود استراتيجية الأعمال وظروف السوق الخاصة بالمجموعة وكذلك مستوى المخاطر الذي يكون لدى المجموعة استعداد لقبوله، مع تركيز إضافي على القطاعات المختارة.

### 3-6 مخاطر الائتمان وتركزات المخاطر

تتمثل مخاطر الائتمان بمخاطر الخسارة المالية التي قد تتكبدها المجموعة إذ لم يتمكن أحد العملاء أو الطرف المقابل في إحدى الأدوات المالية من الوفاء بالتزاماته التعاقدية، وتنشأ مخاطر الائتمان بصورة رئيسية من الاستثمارات في الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية والاستثمارات في الأوراق المالية لدى المجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (تتمة)

6. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

3-6 مخاطر الائتمان وتركزات المخاطر (تتمة)

قياس مخاطر الائتمان

يتمثل إطار عمل إدارة المخاطر لدى المجموعة في تقييم احتمالية عجز الأطراف المقابلة كل على حدة باستخدام أدوات تصنيف داخلية موضوعة خصيصاً للعديد من فئات الأطراف المقابلة. تم وضع هذا الإطار داخلياً ويتضمن تحليل إحصائي مع تقييم مسؤول الائتمان ويكون ساري، حيثما كان ذلك مناسباً، من خلال المقارنة مع البيانات الخارجية المتاحة.

يتم قياس تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان حسب كل طرف من الأطراف المقابلة على حدة، وكذلك في مجموعة من الأطراف المقابلة ذات السمات المماثلة. لغرض الحد من تركيز المخاطر، تم وضع حدود ائتمانية، وتخضع هذه الحدود للرقابة في ضوء التغيرات المتعلقة بظروف الطرف المقابل والسوق.

إدارة مخاطر الائتمان

يشتمل الإطار العام لإدارة مخاطر الائتمان لدى المجموعة على ما يلي:

- وضع هيكل التفويض والحدود فيما يتعلق باعتماد وتجديد التسهيلات الائتمانية؛
- مراجعة وتقييم التعرضات لمخاطر الائتمان وفقاً لهياكل الصلاحيات والحدود المعتمدة قبل تقديمها للعملاء. ويخضع تجديد ومراجعة التسهيلات لنفس عملية المراجعة؛
- تنوع الأنشطة التمويلية والاستثمارية؛
- الحد من تركزات المخاطر المتعلقة بقطاعات العمل والمواقع الجغرافية والأطراف المقابلة؛ و
- مراجعة مستمرة للالتزام بحدود التعرض المتفق عليها والمتعلقة بالأطراف المقابلة والقطاعات ومخاطر البلدان ومراجعة هذه الحدود وفقاً لاستراتيجية إدارة المخاطر لدى المجموعة وتوجهات السوق.

المخاطر المتعلقة بالالتزامات المرتبطة بالائتمان

توفر المجموعة لعملائها الضمانات وخطابات الائتمان التي تتطلب قيام المجموعة بأداء دفعات في حال عجز العميل عن الوفاء ببعض الالتزامات إلى أطراف أخرى. إن هذه الأدوات تعرض المجموعة لمخاطر مماثلة من التمويل واستثمار الموجودات، وتخضع هذه الأدوات لرقابة من نفس السياسات والإجراءات الرقابية.

تركز مخاطر الائتمان

تنشأ التركزات عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أعمال مماثلة أو أنشطة في نفس الإقليم الجغرافي أو يتمتعون بنفس السمات الاقتصادية التي قد تجعل قدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية والسياسية وغيرها من الظروف. تُشير التركزات إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع أو موقع جغرافي معين. لغرض تجنب التركزات الزائدة للمخاطر، تشتمل سياسات وإجراءات المجموعة على توجهات محددة للتركيز على الاحتفاظ بمحفظة متنوعة. تقوم المجموعة بمراقبة تركزات مخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال والموقع الجغرافي، وعليه، تتم مراقبة وإدارة التركزات المحددة لمخاطر الائتمان.

## إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (تتمة)

## 6. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

## 3-6 مخاطر الائتمان وتركيزات المخاطر (تتمة)

## تركز مخاطر الائتمان (تتمة)

## حسب الموقع الجغرافي

استناداً إلى موطن الأطراف المقابلة، يبين الجدول التالي التعرض الرئيسي لمخاطر الائتمان لدى المجموعة بقيمتها الدفترية، والتي تم تصنيفها حسب الموقع الجغرافي:

## بنود داخل الميزانية العمومية

دولة الإمارات العربية المتحدة				دولة الإمارات العربية المتحدة	دول مجلس التعاون الخليجي	دول أخرى	الإجمالي
2015				ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية أخرى	75,574	1,186	174,874	251,634			
الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية:							
— الأفراد	2,835,673	-	342	2,836,015			
— الشركات	8,104,243	123,813	153,063	8,381,119			
— الخزينة	121,362	36,712	-	158,074			
الاستثمارات في الأوراق المالية							
— المحتفظ بها للاستحقاق	352,227	166,747	-	518,974			
— المتاحة للبيع	158,316		204,319	362,635			
الموجودات الأخرى	820,953	-	-	820,953			
<b>الإجمالي</b>	<b>12,468,348</b>	<b>328,458</b>	<b>532,598</b>	<b>13,329,404</b>			

دولة الإمارات العربية المتحدة				دولة الإمارات العربية المتحدة	دول مجلس التعاون الخليجي	دول أخرى	الإجمالي
2014				ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية أخرى	642,806	741,824	46,743	1,431,373			
الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية:							
— الأفراد	1,946,975	-	3,807	1,950,782			
— الشركات	6,265,080	64	441,343	6,706,487			
— الخزينة	62,600	-	-	62,600			
الاستثمارات في الأوراق المالية							
— المحتفظ بها للاستحقاق	268,209	73,410	-	341,619			
— المتاحة للبيع	94,020	15,440	67,468	176,928			
الموجودات الأخرى	342,662	585	8,343	351,590			
<b>الإجمالي</b>	<b>9,622,352</b>	<b>831,323</b>	<b>567,704</b>	<b>11,021,379</b>			

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (تتمة)

6. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

3-6 مخاطر الائتمان وتركيزات المخاطر (تتمة)

تركز مخاطر الائتمان (تتمة)

حسب الموقع الجغرافي (تتمة)

بنود خارج الميزانية العمومية

الإجمالي	دول أخرى	دول مجلس التعاون الخليجي	دولة الإمارات العربية المتحدة	2015
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
884,655	104,423	-	780,232	الالتزامات
545,510	-	-	545,510	الاعتمادات المستندية والضمانات
<b>1,430,165</b>	<b>104,423</b>	<b>-</b>	<b>1,325,742</b>	<b>الإجمالي</b>

الإجمالي	دول أخرى	دول مجلس التعاون الخليجي	دولة الإمارات العربية المتحدة	2014
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
666.100	105.485	-	560.615	الالتزامات
489.470	-	-	489.470	الاعتمادات المستندية والضمانات
<b>1.155.570</b>	<b>105.485</b>	<b>-</b>	<b>1.050.085</b>	<b>الإجمالي</b>

#### جودة الائتمان

تقوم المجموعة بإدارة جودة الائتمان الخاصة بالاستثمار في الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، وذلك باستخدام تصنيفات الائتمان الداخلية. يتم استخدام نظام تصنيف المخاطر كأداة لإدارة مخاطر الائتمان، حيث يتم تصنيف أية مخاطر مقابل مجموعة من المعايير المحددة مسبقاً، والتي تلتزم أيضاً بتوجهات المصرف المركزي.

#### منهجية تصنيف مخاطر الائتمان

تتبع المجموعة منهجية تصنيف مخاطر الائتمان من خلال تصنيف موجودات مخاطر الائتمان ضمن نظام تصنيف/تحديد درجة مستوى المخاطر:

2014	2015	
ألف درهم	ألف درهم	
8.169.245	10,591,838	لم تتجاوز موعد الاستحقاق وغير منخفضة القيمة
443.485	641.718	تجاوزت موعد الاستحقاق وغير منخفضة القيمة
107.139	141,652	منخفضة القيمة
8.719.869	11,375,208	
(183.560)	(244,423)	ناقصاً: المخصص لانخفاض القيمة
<b>8.536.309</b>	<b>11,130,785</b>	

## إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (تتمة)

6. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

3-6 مخاطر الائتمان وتركزات المخاطر (تتمة)

تركز مخاطر الائتمان (تتمة)

جودة الائتمان (تتمة)

منهجية تصنيف مخاطر الائتمان (تتمة)

2014	2015
ألف درهم	ألف درهم
4.718.092	5,946,036
600.413	1,782,166
2.850.740	2,863,636
8.169.245	10,591,838

لم تتجاوز موعد الاستحقاق وغير منخفضة القيمة:

أ-أ- ب ب ب

ب-ب- ب

غير مصنفة

204.572	136,092
3.223	223,990
235.690	281,636
443.485	641,718

تجاوزت موعد الاستحقاق وغير منخفضة القيمة:

أ-أ- ب ب ب

ب-ب- ب

غير مصنفة

منخفضة القيمة:

دون المعدل القياسي

مشكوك في تحصيلها

خسائر

4.752	6,019
3.029	8,638
99.358	126,995
107.139	141,652

منخفضة القيمة فردياً حسب قطاعات الأعمال

تجاوزت موعد الاستحقاق				2015	
الإجمالي	أكثر من 180 يوماً	من 120 – 180 يوماً	من 90 – 120 يوماً		
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم		
114,026	106,534	4,541	2,951		الخدمات المصرفية للأفراد
11,289	11,289	-	-		الصناعة
11,329	7,346	3,983	-		التجارة
3,504	322	115	3,067		الخدمات
1,504	1,504	-	-		أخرى
141,652	126,995	8,639	6,018		الإجمالي

## إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (تتمة)

6. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

3-6 مخاطر الائتمان وتركزات المخاطر (تتمة)

تركز مخاطر الائتمان (تتمة)

جودة الائتمان (تتمة)

منخفضة القيمة فردياً حسب قطاعات الأعمال (تتمة)

تجاوزت موعد الاستحقاق				
من 90 – 120 يوماً	من 120 – 180 يوماً	أكثر من 180 يوماً	الإجمالي	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	2014
4,752	3,029	79,016	86,797	الخدمات المصرفية للأفراد
-	-	11,289	11,289	الصناعة
-	-	7,179	7,179	التجارة
-	-	1,874	1,874	الخدمات
-	-	-	-	أخرى
4,752	3,029	99,358	107,139	الإجمالي

تجاوزت موعد الاستحقاق وغير منخفضة القيمة

الاستثمارات في الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية التي تجاوزت موعد الاستحقاق بما يقل عن 90 يوماً لا تعتبر منخفضة القيمة، إلا إذا توفرت معلومات تشير إلى عكس ذلك. تشمل الاستثمارات في الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية التي تجاوزت موعد الاستحقاق وغير منخفضة القيمة على ما يلي:

2014	2015	
ألف درهم	ألف درهم	
181.264	298,716	متأخرة السداد حتى 30 يوماً
209.053	122,707	متأخرة السداد منذ 31 إلى 60 يوماً
53.168	220,295	متأخرة السداد منذ 61 إلى 90 يوماً
443.485	641,718	

## الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

فيما يلي أقصى تعرض لمخاطر الائتمان مع الأخذ بالاعتبار أسوأ الحالات قبل الاستفادة من أية ضمانات محتفظ بها أو تعزيزات ائتمانية أخرى:

2014	2015	
ألف درهم	ألف درهم	
1.431.373	251,634	فيما يلي التعرضات لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بموجودات داخل الميزانية العمومية:
8.719.869	11,375,208	مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية أخرى
518.547	881,609	الاستثمارات في الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
351.589	820,953	الاستثمارات في الأوراق المالية
11.021.378	13,329,404	الموجودات الأخرى
1.155.570	1,430,165	التعرضات لمخاطر الائتمان فيما يتعلق ببنود خارج الميزانية العمومية:
		تعهدات والتزامات طارئة



## إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (تتمة)

## 6. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

## 3-6 مخاطر الائتمان وتركيزات المخاطر (تتمة)

*الحد من المخاطر وإدارة الضمانات*

تسعى المجموعة إلى إدارة مخاطر الائتمان التي تتعرض لها من خلال تنويع الأنشطة الاستثمارية والتمويلية بغرض تجنب التركيز غير الضروري للمخاطر مع العملاء من الأفراد والمجموعات في بعض المواقع والأعمال المحددة. تقوم المجموعة بصورة فعلية باستخدام الضمانات لتقليل تعرضها لمخاطر الائتمان.

تستند قيمة ونوعية الضمانات على تقديرات مخاطر الائتمان الخاصة بالطرف المقابل. تشمل أنواع الضمانات بصورة رئيسية على النقد والضمانات والرهن على الأسهم المدرجة والرهن والحجز على العقارات أو الضمانات الأخرى على الموجودات. بصورة عامة، لا يتم عادةً الاحتفاظ بضمانات مقابل الاستثمارات في الأوراق المالية والمستحق من المصارف.

تقوم الإدارة بمراقبة القيمة السوقية للضمانات، وعند الضرورة، تتطلب المجموعة ضمانات إضافية وفقاً للاتفاق ذي الصلة، كما تقوم المجموعة بدراسة الضمانات التي تم الحصول عليها أثناء مراجعتها مدى كفاية المخصص المرصود لخسائر انخفاض القيمة. يتم عادةً تقييم تقديرات القيمة العادلة بصورة سنوية باستثناء حالات رهونات التي يتم تحديثها عند تعرض معاملة تمويل لانخفاض في القيمة بصورة فردية. في حالة الصكوك، تتم مراجعة تقديرات القيمة العادلة بتاريخ كل تقرير. كما تتم مراقبة القيم السوقية للأسهم المدرجة على أساس شهري، وفي حال العجز، تطلب المجموعة ضمانات إضافية وفقاً للاتفاق ذي الصلة مع العميل. فيما يلي تقدير القيمة العادلة للضمانات والتعزيزات الإضافية الأخرى المحتفظ بها مقابل الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية:

## إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (تتمة)

6. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

3-6 مخاطر الائتمان وتركيزات المخاطر (تتمة)

الحد من المخاطر وإدارة الضمانات (تتمة)

الضمانات		الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية		التفاصيل
2014	2015	2014	2015	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
				منخفضة القيمة فردياً
36.818	51,647	36.818	55,936	ممتلكات
-	792	-	3,984	نقد
-	-	70.321	81,732	أخرى
36.818	52,439	107.139	141,652	إجمالي المبلغ
-	-	(75.508)	(96,101)	خسائر انخفاض القيمة
36.818	52,439	31.631	45,551	القيمة الدفترية
				تجاوزت موعد الاستحقاق وغير منخفضة القيمة
4,909	19,843	20,220	137,825	ودائع تخضع لرهن
257,862	213,760	272,546	226,282	ممتلكات
-	-	150,719	277,611	أخرى
262,771	233,603	443,485	641,718	إجمالي المبلغ
262,771	233,603	443,485	641,718	القيمة الدفترية
				لم تتجاوز موعد الاستحقاق وغير منخفضة القيمة
579.287	743.627	867.502	1,475,570	ودائع تخضع لرهن
200.809	20,508	201.262	20,508	سندات الدين/ أوراق الملكية
2.156.057	2,930,863	2.264.079	3,040,674	ممتلكات
-	-	4.836.402	6,055,086	أخرى
2.936.153	3,694,998	8.169.245	10,591,838	إجمالي المبلغ
-	-	(108.052)	(148,322)	مخصص انخفاض القيمة المجمع
2.936.153	3,694,998	8.061.193	10,443,516	القيمة الدفترية
3.235.742	3,981,040	8.536.309	11,130,785	الإجمالي
				المطلوبات الطارئة
34.517	64,190	143.369	170,081	هامش نقدي
8.497	-	8.498	-	ممتلكات
-	-	337.603	375,429	أخرى
43.014	64,190	489.470	545,510	الإجمالي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (تتمة)

6. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

3-6 مخاطر الائتمان وتركزات المخاطر (تتمة)

*الاستثمارات في الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية التي تم إعادة التفاوض بشأنها*

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015، تم إعادة التفاوض بشأن الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية بمبلغ 180.5 مليون درهم (31 ديسمبر 2014: 43.3 مليون درهم).

*مخاطر الائتمان فيما يتعلق بالنقد وما يعادله*

يبلغ النقد وما يعادله الذي تحتفظ به المجموعة كما في 31 ديسمبر 2015 قيمة 1.263.5 مليون درهم (31 ديسمبر 2014: 137.5 مليون درهم) والذي يمثل أقصى تعرض لمخاطر الائتمان من هذه الموجودات. يتم الاحتفاظ بالنقد وما يعادله لدى المصرف المركزي ومصارف أخرى والمؤسسات المالية للأطراف المقابلة، والتي تم تصنيفها بين "أ 1" إلى "ب 3"، استناداً إلى التصنيف الصادر من قبل وكالات التصنيف.

*الاستثمارات في الأوراق المالية*

يوضح الجدول التالي تحليل لسندات الدين استناداً إلى التصنيفات الخارجية أو ما يعادلها.

2014	2015	
ألف درهم	ألف درهم	
-	74,800	2أأ
15.440	208.469	1أ
-	49,060	3أ
-	36,112	2أ
37.455	55,967	ب 2أ
36.404	-	ب 3أ
40.003	36,773	ب 1أ
38.036	-	ب 2أ
-	-	ب 3أ
73.410	-	ب
29.431	38,994	ج
248.368	381.434	غير مصنفة
518.547	881,609	الإجمالي

إن كافة الاستثمارات في الأوراق المالية (الصكوك) كما في 31 ديسمبر 2015 والمصنفة على أنها متاحة للبيع، لم تتجاوز موعد الاستحقاق وغير منخفضة القيمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (تتمة)  
6. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

4-6 مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق من التغيرات في معدلات السوق مثل أسعار السوق وأسعار صرف العملات الأجنبية ومعدلات الربح. تم تصميم إدارة مخاطر السوق لغرض الحد من الخسائر المحتملة من المراكز المفتوحة التي قد تنشأ نتيجة لتغيرات غير متوقعة في معدلات الربح وأسعار العملات الأجنبية وتحركات الأسعار. تستخدم المجموعة نماذج ملائمة، تستند إلى ممارسات السوق القياسية، لتقييم مراكزها وتلقي معلومات سوقية منتظمة لغرض تنظيم مخاطر السوق.

يشتمل إطار مخاطر السوق التجارية على العناصر التالية:

- حدود لضمان أن الجهات المتقبلة للمخاطر لا تتجاوز إجمالي المخاطر ومعايير التركيز الموضوعية من قبل الإدارة العليا.
  - يتم بالتزامن إجراء عمليات تقييم مستقلة من سوق إلى آخر وتسوية للمراكز ومتابعة إجراءات إيقاف الخسائر للمراكز التجارية.
- تم وضع السياسات والإجراءات والحدود التجارية لضمان التطبيق الفعال لسياسات إدارة مخاطر السوق لدى المجموعة. تتم بصورة دورية مراجعة هذه السياسات لضمان بقائها متوافقة مع السياسات العامة لإدارة مخاطر السوق لدى المجموعة.

مخاطر معدل الربح

تنشأ مخاطر معدل الربح من احتمالية أن تؤثر التغيرات في معدلات الربح على الربحية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. إن المجموعة معرضة لمخاطر معدلات الربح نتيجة عدم التوافق أو الفجوات في قيم الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج الميزانية العمومية، والتي تستحق أو تتم إعادة تسعيرها في فترة معينة.

إن المجموعة معرضة لتأثير التقلبات في المستويات السائدة لمعدلات الربح، والتي تنشأ من الاستثمارات في الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية البالغة 11.130.7 مليون درهم (2014: 8.536.3 مليون درهم)، والاستثمارات في الأوراق المالية البالغة 881.7 مليون درهم (2014: 518.5 مليون درهم)، مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية البالغة 251.6 مليون درهم (2014: 1.431.4 مليون درهم)، وودائع العملاء البالغة 11.012.1 مليون درهم (2014: 8.508.7 مليون درهم) بالإضافة إلى مبلغ 1.817.8 مليون درهم (2014: 1.329.9 مليون درهم) من إيداعات من المصارف.

تحليل الحساسية

إن المبالغ المبينة في الجدول أدناه تعكس تأثير محتمل بقيم مساوية ولكن في الاتجاه العكسي على الأرباح أو الخسائر على أساس افتراض تحرك إيجابي أو سلبي بواقع 50 نقطة أساس في معدلات الربح، مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة.

2014		2015		
التأثير على الأرباح/ (الخسائر)		التأثير على الأرباح/ (الخسائر)		
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
20.518	10.476.211	33.257	12.398.279	موجودات تخضع لربح
23.203	8.634.284	32.818	10.990.080	مطلوبات تخضع لربح

مخاطر العملات الأجنبية

لا تتعرض المجموعة تعرضات جوهرية لمخاطر التحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية حيث أن موجودات ومطلوبات المجموعة تتم بشكل أساسي بعملة الدرهم الإماراتي وعملات مجلس التعاون الخليجي أو الدولار الأمريكي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (تتمة)

6. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

4-6 مخاطر السوق (تتمة)

مخاطر الأسعار

تتمثل مخاطر الأسعار باحتمالية التقلب في أسعار الاستثمارات مما يؤثر على القيمة العادلة للاستثمارات والأدوات الأخرى التي تشتق قيمتها من استثمار معين أو مؤشر الأسعار.

تقوم المجموعة بإدارة مخاطر الأسعار من خلال الاحتفاظ بمحفظة متنوعة من حيث التوزيع الجغرافي وتوزيع قطاعات الأعمال. إن المبالغ المبينة في الجدول أدناه تعكس تأثير محتمل بقيم مساوية ولكن في الاتجاه العكسي على الأرباح قبل الضريبة والاستثمار على أساس افتراض ارتفاع أو انخفاض بواقع 5٪ في الأسعار، مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة.

التأثير على حقوق الملكية للمجموعة

2014	2015	المعدل القياسي
ألف درهم	ألف درهم	

8.846

9.866

± 7.5

الاستثمارات في الأوراق المالية المتاحة للبيع

5-6 إدارة مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة بتلك المخاطر التي قد تنتج عن عدم قدرة المجموعة على الوفاء بسداد التزاماتها عند استحقاقها في ظل كل من الظروف العادية والحرجة. للحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتوفير مصادر تمويل مختلفة علاوة على قاعدة الإيداع المركزية لديها، كما تقوم بإدارة الموجودات السائلة بصورة مناسبة بالإضافة إلى مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية والسيولة بصورة يومية. ويتضمن ذلك تقييماً للتدفقات النقدية المتوقعة ومدى توفر ضمانات ذات درجة عالية قد يتم استخدامها لضمان أي تمويل إضافي، حيثما تقتضي الضرورة.

تتمثل الأداة الأساسية لمراقبة السيولة بتحليل عدم التطابق لفتترات الاستحقاق الذي يتم مراقبته على مدى الفترات الزمنية المتتالية ومن خلال العملات الرسمية. يتم وضع التوجيهات الإرشادية الخاصة بالتدفق النقدي السلبي المتراكم على مدى الفترات الزمنية المتتالية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (تتمة)  
6. إدارة المخاطر المالية (تتمة)  
5-6 إدارة مخاطر السيولة (تتمة)

#### جداول الاستحقاق

فيما يلي جدول استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في 31 ديسمبر 2015 بناءً على الفترة المتبقية من نهاية فترة التقرير وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدية:

المجموع	غير مؤرخة	أكثر من 5 سنوات	أكثر من 1 - 5 سنوات	أكثر من 6 - 12 شهراً	أكثر من 3 - 6 أشهر	خلال 3 أشهر	الموجودات
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
1,541,736	-	-	-	-	-	1,541,736	نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي
251,634	-	73,450	91,813	-	-	86,371	مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية
362,635	-	118,054	79,256	-	-	165,325	موجودات متاحة للبيع
11,130,785	-	2,868,161	4,064,444	676,179	962,440	2,559,561	الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
518,974	-	334,162	184,812	-	-	-	موجودات محتفظ بها للاستحقاق
297,413	-	-	-	-	5,059	292,354	موجودات أخرى
78,000	78,000	-	-	-	-	-	استثمارات عقارية
140,471	140,471	-	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات
<b>14,321,648</b>	<b>218,471</b>	<b>3,393,827</b>	<b>4,420,325</b>	<b>676,179</b>	<b>967,499</b>	<b>4,645,347</b>	<b>مجموع الموجودات</b>
							<b>المطلوبات وحقوق الملكية</b>
1,817,888	-	-	1,487,363	-	-	330,525	مطلوب لمصارف ومؤسسات مالية أخرى
11,012,126	-	14,874	15,867	1,892,815	3,209,410	5,879,160	ودائع إسلامية للعملاء
260,785	-	-	-	-	-	260,785	مطلوبات أخرى
1,230,849	1,230,849	-	-	-	-	-	حقوق الملكية
<b>14,321,648</b>	<b>1,230,849</b>	<b>14,874</b>	<b>1,503,230</b>	<b>1,892,815</b>	<b>3,209,410</b>	<b>6,470,470</b>	<b>مجموع المطلوبات وحقوق الملكية</b>

مصرف عجمان ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (تتمة)

6. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

5-6 إدارة مخاطر السيولة (تتمة)

جداول الاستحقاق (تتمة)

فيما يلي جدول استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في 31 ديسمبر 2014 بناءً على الفترة المتبقية من نهاية فترة التقرير وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدية:

المجموع	غير مؤرخة	أكثر من 5 سنوات	أكثر من 1 - 5 سنوات	أكثر من 6 - 12 شهراً	أكثر من 3 - 6 أشهر	خلال 3 أشهر	الموجودات
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
413,234	-	-	-	-	-	413,234	نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي
1,431,373	-	-	-	-	-	1,431,373	مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية
176,928	-	100,848	76,080	-	-	-	موجودات متاحة للبيع
8,536,309	-	2,225,238	2,621,713	982,734	1,109,643	1,596,981	الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
341,619	-	-	-	-	3,894	337,725	موجودات محتفظ بها للاستحقاق
235,977	-	235,977	-	-	-	-	موجودات أخرى
52,000	52,000	-	-	-	-	-	استثمارات عقارية
43,848	43,848	-	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات
<b>11,231,288</b>	<b>95,848</b>	<b>2,562,063</b>	<b>2,697,793</b>	<b>982,734</b>	<b>1,113,537</b>	<b>3,779,313</b>	<b>مجموع الموجودات</b>
							<b>المطلوبات وحقوق الملكية</b>
1,329,947	-	-	625,417	178,691	89,345	436,494	مطلوب لمصارف ومؤسسات مالية أخرى
8,508,742	-	-	51,737	2,947,307	1,940,890	3,568,808	ودائع إسلامية للعملاء
289,431	-	-	-	-	-	289,431	مطلوبات أخرى
1,103,168	1,103,168	-	-	-	-	-	حقوق الملكية
<b>11,231,288</b>	<b>1,103,168</b>	<b>-</b>	<b>677,154</b>	<b>3,125,998</b>	<b>2,030,235</b>	<b>4,294,733</b>	<b>مجموع المطلوبات وحقوق الملكية</b>

## إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (تتمة)

6. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

5-6 إدارة مخاطر السيولة (تتمة)

تتمثل أداة القياس الأساسية التي تستخدمها المجموعة لإدارة مخاطر السيولة بنسبة صافي الموجودات السائلة إلى الودائع من العملاء. ولهذا الغرض، يتم احتساب صافي الموجودات السائلة بإضافة النقد وما يعادله والاستثمارات في سندات الدين (الصكوك) المصنفة التي لها سوق نشط وسائل، ناقصاً أية ودائع من المصارف وسندات الدين (الصكوك) المصدرة وعمليات التمويل والالتزامات الأخرى التي تستحق خلال الشهر التالي. يتم استخدام عملية احتساب مماثلة وليست مطابقة بغرض تقييم مدى درجة التزام المجموعة بحدود السيولة الموضوعية من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. فيما يلي التفاصيل المعلنة للمصرف فيما يتعلق بنسبة صافي الموجودات السائلة إلى الودائع من العملاء كما في تاريخ التقرير وخلال السنة:

2014	2015
/9.31	/16.41

في 31 ديسمبر

## 6-6 المخاطر التشغيلية

تتمثل المخاطر التشغيلية في مخاطر تكبد خسارة مباشرة أو غير مباشرة نتيجة عدة أسباب مختلفة ترتبط بعمليات المجموعة والموظفين والتكنولوجيا والبنية التحتية، بالإضافة إلى عوامل خارجية أخرى خلاف مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة مثل تلك المخاطر التي تنتج عن المتطلبات القانونية والتنظيمية ومعايير الانضباط المؤسسي المتعارف عليها بصورة عامة. تنشأ المخاطر التشغيلية من كافة عمليات المجموعة، ويتم التعرض لها من قبل كافة شركات الأعمال.

يتمثل هدف المجموعة بإدارة المخاطر التشغيلية لتحقيق التوازن من حيث تجنب الخسائر المالية، والإضرار بسمعة المجموعة، مع تفعيل التكلفة بشكل عام، وتجنب إجراءات النظم الرقابية التي تحد من المبادرة والإبداع.

قامت المجموعة بوضع إطار عام للسياسات والإجراءات بغرض تحديد وتقييم ومراقبة وإدارة المخاطر والإبلاغ عنها. تقوم لجنة المخاطر والالتزام بتحديد وإدارة المخاطر التشغيلية بغرض التقليل من احتمالية تكبد أية خسائر تشغيلية. يتم الحد من المخاطر عن طريق التكافل، حيثما يكون مناسباً.

يتم دعم الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية من خلال أعمال المراجعة دورية التي يقوم بها قسم التدقيق الداخلي. تتم مناقشة نتائج أعمال المراجعة مع إدارة الوحدة المعنية التابعة لها، كما يتم تقديم ملخصات بهذا الشأن إلى لجنة التدقيق والإدارة العليا للمجموعة.

## 7-6 إدارة رأس المال

تقوم الجهة التنظيمية الرئيسية للمجموعة المتمثلة في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بوضع ومراقبة المتطلبات التنظيمية لرأس المال.

تبنى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة نظام رأس مال حسب اتفاقية بازل 2 في نوفمبر 2009. قام المصرف المركزي باحتساب معدل كفاية رأس المال بما يتماشى مع التوجيهات الصادرة عن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، بحيث لا يقل الحد الأدنى لنسبة رأس المال المحددة من المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة عن 12% من الموجودات المرجحة بالمخاطر والتي تم احتسابها حسب التوجيهات الصادرة عن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

تم تقسيم رأس المال النظامي للمجموعة إلى شقين:

- الشق 1 من رأس المال، الذي يتضمن رأسمال الأسهم العادية والأرباح المحتجزة؛
- الشق 2 من رأس المال، الذي يتضمن احتياطات القيمة العادلة المتعلقة بالأرباح/الخسائر غير المحققة من الاستثمارات المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع والمخصص الجماعي لانخفاض القيمة. تم تطبيق الحدود التالية على الشق 2 من رأس المال:
  - ألا يزيد إجمالي الشق 2 من رأس المال عن 67% من قيمة الشق 1 من رأس المال؛
  - ألا تزيد المطلوبات الثانوية عن 50% من إجمالي الشق 1 من رأس المال؛ و
  - ألا يزيد المخصص الجماعي لانخفاض القيمة عن 1.25% من إجمالي قيمة الموجودات المرجحة بالمخاطر.



إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (تتمة)  
6. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

7-6 إدارة رأس المال (تتمة)

تطبق حدود متنوعة على مكونات قاعدة رأس المال. فلا يمكن أن يتجاوز على 67% من رأس المال المؤهل من المستوى 2 عن رأس المال المؤهل من المستوى 1، ولا يجوز أن يزيد رأس المال المؤهل للقروض المساندة عن 50% من رأس المال من المستوى 1؛ إذ يجب أن يشكّل رأس المال من المستوى 1 ما نسبته 8% من الموجودات المرجحة بالمخاطر.

تقيم الموجودات المرجحة بالمخاطر الخاصة بالمجموعة بالقياس إلى المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية الخاصة بها. تتضمن المخاطر الائتمانية، المخاطر المدرجة في بيان المركز المالي وغير المدرجة فيه. تتمثل مخاطر السوق في الخسائر من المراكز المدرجة وغير المدرجة في بيان المركز المالي والناشئة عن الحركة على أسعار السوق وتتضمن مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف ومخاطر الاستثمارات في حقوق الملكية ومخاطر السلع ومخاطر الخيارات. وتعرّف المخاطر التشغيلية مخاطر الخسارة الناتجة عن العمليات الداخلية غير الكافية أو غير الناجحة أو عن العناصر البشرية أو الأنظمة أو عن الأحداث الخارجية. لأغراض التقدير وفقاً لمتطلبات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة يتبع المصرف طريقة القياس المعيارية لمخاطر الائتمان والسوق ومخاطر العمليات، وفقاً للقاعدة الأولى من نظام بازل 2.

تعتمد سياسة المجموعة على المحافظة على قاعدة رأس مال قوية وذلك للمحافظة على ثقة السوق وتعزيز التطوير المستقبلي للأعمال. تقوم المجموعة بالأخذ بعين الإعتبار رأس مال المجموعة ومقارنته بالعائد على المساهمين كما أن المجموعة تدرك مدى الحاجة إلى الموازنة بين العوائد المرتفعة الممكنة من خلال زيادة نسبة المديونية والمنافع الناتجة عنها ومدى الأمان الموفر من خلال قاعدة رأس مال قوية. تاريخياً، قامت المجموعة بإتباع سياسة توزيع أرباح حذرة لزيادة رأس المال من المصادر الداخلية لمقابلة حجم النمو المستقبلي. استوفت المجموعة وعملياتها المنظمة فردياً متطلبات رأس المال الخارجية المفروضة خلال السنة.

لم يكن هناك أي تغييرات جوهرية على إدارة رأس المال للمجموعة خلال السنة.

يتعين على المجموعة الإعلان عن المصادر الرأسمالية والموجودات المرجحة بالمخاطر ضمن إطار اتفاقية بازل 2 القاعدة 3 على النحو المبين في الجدول التالي:

2014	2015	
ألف درهم	ألف درهم	
		<b>الشق 1 من رأس المال</b>
1,000,000	<b>1,050,000</b>	رأس المال
129,575	<b>200,224</b>	الاحتياطيات
<u>1,129,575</u>	<u><b>1,250,224</b></u>	
		<b>الشق 2 من رأس المال</b>
81,645	<b>128,947</b>	المخصص العام واحتياطي القيمة العادلة
<u>1,211,220</u>	<u><b>1,379,171</b></u>	إجمالي رأس المال النظامي
		<b>الموجودات المرجحة بالمخاطر</b>
8,281,904	<b>9,872,885</b>	مخاطر الائتمان
-	-	مخاطر السوق
<u>348,279</u>	<u><b>429,240</b></u>	المخاطر التشغيلية
<u><u>8,630,183</u></u>	<u><u><b>10,302,125</b></u></u>	إجمالي الموجودات المرجحة للمخاطر
<u>7/14.03</u>	<u><b>13.39%</b></u>	معدل كفاية رأس المال لرأس المال النظامي
<u>7/13.09</u>	<u><b>12.14%</b></u>	معدل كفاية رأس المال للشق 1 من رأس المال

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (تتمة)

6. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

7-6 إدارة رأس المال (تتمة)

توزيع رأس المال

تعتمد عملية توزيع رأس المال بين العمليات والأنشطة إلى حد كبير على الاستخدام الأمثل للعائدات المتحققة على رأس المال الموزع. إن حجم رأس المال الموزع على كل عملية أو نشاط يعتمد على المخاطر الكامنة بهذا النشاط. تقوم عملية توزيع رأس المال على تحديد العمليات والأنشطة الملزمة بشكل مستقل ومنفصل عن الجهات المسؤولة على هذه العمليات والأنشطة حيث تتم من خلال قسم التمويل وإدارة المخاطر في المجموعة، وتخضع للمراجعة عن طريق لجنة الموجودات والمطلوبات للمصرف بشكل ملائم.

وبالرغم من أن التوسيع من رأس المال المعدل للمخاطرة هو أساس رئيسي في تحديد كيفية توزيع رأس المال من خلال المجموعة للعمليات والأنشطة، إلا أنه ليس الأساس الوحيد المستخدم في صنع القرار. تم الأخذ بعين الاعتبار أيضاً الاستفادة من التعاون مع العمليات والأنشطة الأخرى وتوفر الإدارة والمصادر الأخرى، وتوافق النشاط مع أهداف استراتيجية المجموعة على المدى البعيد. تتم مراجعة سياسات المجموعة المتعلقة بإدارة رأس المال بشكل دوري من قبل أعضاء مجلس الإدارة.

7. تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

(أ) يفصل الجدول التالي تصنيف المجموعة لكل فئة من فئات الموجودات والمطلوبات المالية وقيمها الدفترية كما في 31 ديسمبر.

المجموع	التكلفة المطفأة	موجودات متاحة للبيع	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
			<b>2015</b>
			<b>الموجودات المالية:</b>
1,541,736	1,541,736	-	نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي
251,634	251,634	-	مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية
362,635	-	362,635	موجودات متاحة للبيع
11,130,785	11,130,785	-	الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية بالتكلفة المطفأة
518,974	518,974	-	موجودات محفظة بها للاستحقاق
50,433	50,433	-	موجودات أخرى
<b>13.856.197</b>	<b>13,493,562</b>	<b>362,635</b>	<b>المجموع</b>
			<b>المطلوبات المالية:</b>
11,012,126	11,012,126	-	ودائع إسلامية للعملاء
1,817,888	1,817,888	-	مطلوب لمصارف ومؤسسات مالية
53.190	53.190	-	مطلوبات أخرى
<b>12.883.204</b>	<b>12.883.204</b>	<b>-</b>	<b>المجموع</b>

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (تتمة)

7. تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

المجموع	التكلفة المطفأة	موجودات متاحة للبيع	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
			<b>2014</b>
			<b>الموجودات المالية:</b>
413,234	413,234	-	نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي
1,431,373	1,431,373	-	مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية
176,928	-	176,928	موجودات متاحة للبيع
8,536,309	8,536,309	-	الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية بالتكلفة المطفأة
341,619	341,619	-	موجودات محفظة بها للاستحقاق
47,317	47,317	-	موجودات أخرى
<u>10,946,780</u>	<u>10,769,852</u>	<u>176,928</u>	<b>المجموع</b>
			<b>المطلوبات المالية:</b>
1,329,947	1,329,947	-	ودائع إسلامية للعملاء
8,508,742	8,508,742	-	مطلوب لمصارف ومؤسسات مالية
49,209	49,209	-	مطلوبات أخرى
<u>9,887,898</u>	<u>9,887,898</u>	-	<b>المجموع</b>

8. قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن استلامه من بيع الموجودات أو دفعه لتمويل المطلوبات بين طرفين راغبين بالشراء والبيع بتاريخ القياس. وبذلك، يمكن أن تنشأ فروقات بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة المقدرة. وبناءً على مفهوم القيمة العادلة، فإن المجموعة تفترض أنها مستمرة من دون أي نية أو طلب للحد من نطاق عملها أو إجراء أي صفقة بشروط صعبة وسلبية.

*آليات التقييم والافتراضات المطبقة لقياس القيمة العادلة*

تحدد القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية كما يلي:

- تحدد القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية الخاضعة لشروط وبنود ثابتة والمتاجرة بها في أسواق مالية نشطة على أساس أسعار السوق المدرجة (وتتضمن السندات المدرجة القابلة للاسترداد، وصكوك المقايضة، وصكوك الدين، والسندات الدائمة).
- تحدد القيمة العادلة للموجودات المالية الأخرى والمطلوبات المالية الأخرى (باستثناء الأدوات المشتقة) وفقاً لنماذج الأسعار المقبولة عموماً بناءً على تحليل التدفقات النقدية المخصومة باستخدام الأسعار السائدة في السوق وعروض الأسعار من المتاجرين لأدوات مشابهة.
- تحتسب القيمة العادلة للأدوات المشتقة باستخدام الأسعار المدرجة. وفي حال عدم توفر مثل هذه الأسعار، يتم إجراء تحليل التدفقات المالية المخصومة باستخدام منحني الناتج السائد على مدى فترة الأداة لعقود المشتقات غير الاختيارية، ونماذج التسعير الاختيارية لعقود المشتقات الاختيارية. تقاس العقود الآجلة بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف الآجلة المحددة المدرجة ومنحنيات الناتج المبنية على أسعار فائدة محددة تطابق تواريخ استحقاقات العقود. يتم قياس مبادلة أسعار الريح على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية والمخصومة باستخدام منحنيات الريح المطبق والمأخوذة من نسب الريح المدرج.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (تتمة)

8. قياس القيمة العادلة (تتمة)

القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للمجموعة بالقيمة العادلة على أساس متكرر

يبين الجدول التالي تحليلاً للأدوات المالية التي تم قياسها بعد الاعتراف المبدئي بالقيمة العادلة، ومقسمة إلى مستويات من 1 إلى 3 على أساس مدى وضوح القيم العادلة.

- قياس القيمة العادلة من المستوى 1 – وهي القيم المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة.
- قياس القيمة العادلة من المستوى 2 – وهي القيم المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المحددة المستخدمة في المستوى الأول والملاحظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بطريقة مباشرة (كأسعار) أو غير مباشر (مستنبطة من الأسعار).
- قياس القيمة العادلة من المستوى 3 – وهي القيم المستنبطة بالاعتماد على أساليب التقييم وتتضمن مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة (مدخلات غير الملحوظة).

يوضح الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في تاريخ التقرير، حسب المستوى المتضمن في النظام المتدرج للقيمة العادلة الذي يتم من خلاله تصنيف قياس القيمة العادلة. تستند هذه المبالغ إلى القيم المعترف بها في بيان المركز المالي.

31 ديسمبر 2015			
المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	الإجمالي
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات المالية			
332.635	-	30.000	362.635
الاستثمارات في الأوراق المالية المتاحة للبيع			
الموجودات غير المالية			
-	-	78.000	78.000
الاستثمارات العقارية			
31 ديسمبر 2014			
المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	الإجمالي
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات المالية			
147.497	-	29.431	176.928
الاستثمارات في الأوراق المالية المتاحة للبيع			
الموجودات غير المالية			
-	-	52.000	52.000
الاستثمارات العقارية			

تأثير المدخلات غير الملحوظة على قياس القيمة العادلة

على الرغم من أن المجموعة تعتقد أن التقديرات الخاصة بها فيما يتعلق بالقيمة العادلة تعتبر مناسبة، فإن استخدام افتراضات أو طرق مختلفة قد يؤدي إلى قياسات مختلفة للقيمة العادلة. فيما يتعلق بقياسات القيمة العادلة في المستوى 3، إن تغيير واحدة أو أكثر من الافتراضات المستخدمة للافتراضات البديلة المحتملة بصورة معقولة سيكون له التأثير التالي:

التأثير على الأرباح أو الخسائر			
إيجابي	سلبي	إيجابي	سلبي
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
7.800	(7.800)	3.000	(3.000)
31 ديسمبر 2015			
5.200	(5.200)	2.943	(2.943)
31 ديسمبر 2014			

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (تتمة)

8. قياس القيمة العادلة (تتمة)

- فيما يتعلق بالموجودات المالية والمطلوبات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة، ولها طبيعة قصيرة الأجل (حتى سنة واحدة)، ترى الإدارة أن القيمة الدفترية مساوية لقيمتها العادلة.
- فيما يتعلق بالاستثمارات في الصكوك، استخدمت الإدارة السعر المدرج، في حال توفره، لتحديد القيمة العادلة أو استخدام طريقة احتساب القيمة الحالية المرتكزة على مدخلات السوق الملحوظة.
- يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية استناداً إلى احتساب القيمة الحالية التي تأخذ في الاعتبار التصنيف الائتماني لتمويل المبلغ النقدي والمبالغ المتوقع دفعها مقدماً. يتم استخدام هذه الخصائص لتقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة واستخدام معدلات يتم تعديلها في ضوء المخاطر. إلا أن هذا الأسلوب يخضع لبعض القيود، مثل تقدير المعدل المناسب في ضوء المخاطر، وافتراضات ومدخلات مختلفة قد يترتب عليها نتائج مختلفة.
- يتم تقدير القيم العادلة للودائع من المصارف والعملاء باستخدام طريقة احتساب القيمة الحالية مع تطبيق الأسعار المقدمة للودائع التي تنطوي على فترات استحقاق وشروط مماثلة. تعتبر القيمة العادلة للودائع مستحقة الدفع عند الطلب هي المبلغ مستحق الدفع في تاريخ التقرير.

9. النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي

(أ) فيما يلي تحليل النقد والأرصدة للمجموعة لدى المصرف المركزي كما في 31 ديسمبر 2015 و 2014:

2014	2015	
ألف درهم	ألف درهم	
71,662	95,783	نقد في الصندوق
		أرصدة لدى المصرف المركزي:
		حسابات جارية
55,869	456,370	متطلبات الاحتياطي لدى المصرف المركزي (إيضاح 9 ج))
285,703	364,583	مرايحات دولية لدى المصرف المركزي
-	625,000	
<u>413,234</u>	<u>1,541,736</u>	

(ب) فيما يلي التحليل الجغرافي للنقد والأرصدة لدى المصرف المركزي كما في 31 ديسمبر 2015 و 2014:

2014	2015	
ألف درهم	ألف درهم	
413.234	1.541.736	داخل دولة الإمارات العربية المتحدة
-	-	خارج دولة الإمارات العربية المتحدة
<u>413.234</u>	<u>1.541.736</u>	

(ج) يتطلب من المجموعة الاحتفاظ باحتياطيات لدى المصرف المركزي بالدرهم الإماراتي أو الدولار الأمريكي. إن هذه الاحتياطيات غير متوفرة للعمليات اليومية للمجموعة ولا يمكن سحبا من دون موافقة المصرف المركزي. ويختلف مستوى الاحتياطي المطلوب شهرياً حسب توجهات المصرف المركزي المعنية. ومع ذلك، وافق المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة بموجب التعميم رقم 2008/4310، للمصارف بالافتراض إلى حد 100% من متطلبات احتياطياتها بالدرهم الإماراتي والدولار الأمريكي. كما في 31 ديسمبر 2015، بلغ الإحتياطي الإلزامي لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة 364.6 مليون درهم (31 ديسمبر 2014: 285.7 مليون درهم).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (تتمة)

10. مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية

(أ) فيما يلي تحليل المطلوب للمصرف من مصارف ومؤسسات مالية كما في 31 ديسمبر 2015 و 2014:

2014	2015	
ألف درهم	ألف درهم	
10.018	86.371	حسابات جارية
1.421.355	165.263	ودائع وكالة لدى المصارف
<u>1.431.373</u>	<u>251.634</u>	المجموع

(ب) فيما يلي التحليل الجغرافي للمطلوب من مصارف ومؤسسات مالية كما في 31 ديسمبر 2015 و 2014:

2014	2015	
ألف درهم	ألف درهم	
643.896	75.574	داخل الإمارات العربية المتحدة
787.477	176.060	خارج الإمارات العربية المتحدة
<u>1.431.373</u>	<u>251.634</u>	المجموع

11. الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، بالصافي

(أ) فيما يلي تحليل الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية للمصرف كما في 31 ديسمبر 2015 و 2014:

2014	2015	
ألف درهم	ألف درهم	
223,133	274,954	موجودات تمويلية إسلامية
3,745,346	4,354,797	مرايجات سيارات
3,968,479	4,629,751	مرايجات بضائع
		مجموع المرابحات
3,017,899	4,262,397	إجارات أخرى
929,647	1,604,864	إجارة التمويل السكني
670	2,222	استصناع
32,809	40,249	بطاقة ائتمان إسلامية
3,981,025	5,909,732	
(569,109)	(648,498)	إيرادات مؤجلة
<u>7,380,395</u>	<u>9,890,985</u>	مجموع الموجودات التمويلية الإسلامية
		موجودات استثمارية إسلامية
140,030	136,866	مشاركات
1,199,444	737,067	مضاربات
-	610,290	وكالات
<u>1,339,474</u>	<u>1,484,223</u>	مجموع الموجودات الاستثمارية الإسلامية
8,719,869	11,375,208	مجموع الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
(183,560)	(244,423)	مخصص لانخفاض القيمة (إيضاح 11 (ب))
<u>8,536,309</u>	<u>11,130,785</u>	مجموع الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، الصافي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (تمة)

11. الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية (تمة)

(ب) فيما يلي الحركة في مخصص انخفاض القيمة خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2015 و 2014:

2014	2015	
ألف درهم	ألف درهم	
		فردى
57,388	75,508	الرصيد في 1 يناير
18,141	20,633	محمل للسنة
(21)	(40)	مشطوبات
75,508	96,101	الرصيد في 31 ديسمبر
		جماعى
50,909	108,052	الرصيد في 1 يناير
57,143	40,270	محمل للسنة
108,052	148,322	الرصيد في 31 ديسمبر
183,560	244,423	مجموع المخصص الفردي والجماعى

(ج) في سياق الاعتيادي لأعمال المصرف بشأن تقديم التمويل، يحتفظ المصرف بضمانات كتأمين في محاولة لتخفيف مخاطر الائتمان المرتبطة بالموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية. تتضمن تلك الضمانات رهن عقاري على الأراضي والمباني وحق الحجز على المدخرات والودائع الاستثمارية والأسهم. وفيما يلي القيمة المقدرة للضمانات بشأن الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية بخلاف موجودات التجزئة والتي هي بالأساس تمويل قائم على الموجودات:

2014	2015	
ألف درهم	ألف درهم	
2.459.234	3.196.270	ممتلكات ورهونات عقارية
819.522	848.960	ودائع وأسهم ملكية

(د) بلغت القيمة العادلة للضمانات التي يحتجزها المصرف بشأن التسهيلات المحددة بشكل فردي لانخفاض القيمة في 31 ديسمبر 2015 مبلغ 52.4 مليون درهم (2014: 36.8 مليون درهم).

(هـ) بلغت القيمة الإجمالية للموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية المحددة لانخفاض القيمة بشكل فردي في 31 ديسمبر 2015 مبلغ 141.7 مليون درهم (2014: 107.1 مليون درهم).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (تتمة)

11. الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية (تتمة)

(و) فيما يلي تحليل الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية بالصافي حسب القطاع الصناعي والجغرافي كما في 31 ديسمبر 2015 و 2014.

المجموع ألف درهم	الإمارات العربية		2015
	خارج الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	داخل الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	
			القضاع الاقتصادي
1,594,547	12,283	1,582,264	الحكومة
2,566,274	-	2,566,274	الصناعة والخدمات
2,287,870	32,342	2,255,528	التجارة
775,837	269,305	506,532	مؤسسات مالية
738,128	-	738,128	العقارات
2,016,451	-	2,016,451	التمويل السكني
1,396,101	-	1,396,101	التمويل الاستهلاكي
<b>11,375,208</b>	<b>313,930</b>	<b>11,061,278</b>	
(244,423)			مخصص لانخفاض القيمة (إيضاح 11 (ب))
<b>11,130,785</b>			<b>المجموع</b>
			2014
			القضاع الاقتصادي
1,034,950	7,345	1,027,605	الحكومة
2,197,630	110,735	2,086,895	الصناعة والخدمات
1,812,086	64	1,812,022	التجارة
908,202	283,262	624,940	مؤسسات مالية
541,474	-	541,474	العقارات
1,350,316	-	1,350,316	التمويل السكني
875,211	-	875,211	التمويل الاستهلاكي
<b>8,719,869</b>	<b>401,406</b>	<b>8,318,463</b>	
(183,560)			مخصص لانخفاض القيمة (إيضاح 11 (ب))
<b>8,536,309</b>			<b>المجموع</b>



إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (تتمة)

12. أوراق مالية استثمارية

2014	2015	
ألف درهم	ألف درهم	
341,619	518.974	محتفظ بها للاستحقاق – صكوك (إيضاح 1-12 (أ))
173,712	362.635	متاحة للبيع – صكوك مدرجة (إيضاح 2-12 (أ))
3,216	-	متاحة للبيع – أوراق مالية إسلامية مدرجة
<u>518,547</u>	<u>881,609</u>	

1-12 محتفظ بها للاستحقاق

(أ) فيما يلي التحليل الجغرافي للاستثمارات في صكوك محتفظ بها للاستحقاق كما في 31 ديسمبر 2015 و 2014:

2014	2015	
ألف درهم	ألف درهم	
268.209	352.227	داخل الإمارات العربية المتحدة
73.410	166.747	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى
<u>341.619</u>	<u>518.874</u>	

(ب) فيما يلي تحليل للاستثمارات في صكوك محتفظ بها للاستحقاق حسب القطاع الصناعي كما في 31 ديسمبر 2015 و 2014:

2014	2015	
ألف درهم	ألف درهم	
183,966	259,487	الحكومة
74,242	167.540	الصناعة والخدمات
10,000	-	مؤسسات مالية
73,411	91,947	القطاع العقاري
<u>341,619</u>	<u>518.974</u>	المجموع

(ج) كما في 31 ديسمبر 2015، بلغ سعر السوق المدرج للصكوك المحتفظ بها للاستحقاق 512.1 مليون درهم (31 ديسمبر 2014: 341.6 مليون درهم)، وتتوقع المجموعة استرداد تدفقات نقدية بمبلغ 513.5 مليون درهم (31 ديسمبر 2014: 339.9 مليون درهم) من رد قيمة الصكوك المحتفظ بها للاستحقاق حال استحقاقها.

2-12 متاحة للبيع

(أ) فيما يلي التحليل الجغرافي للاستثمارات في صكوك المتاحة للبيع كما في 31 ديسمبر 2015 و 2014:

2014	2015	
ألف درهم	ألف درهم	
90,805	158,316	داخل الإمارات العربية المتحدة
-	165,325	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى
82,907	38,994	باقي دول العالم
<u>173.712</u>	<u>362,635</u>	المجموع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (تتمة)

12. أوراق مالية استثمارية (تتمة)

2-12 متاحة للبيع (تتمة)

(ب) فيما يلي تحليل للاستثمارات في صكوك متاحة للبيع حسب القطاع الصناعي كما في 31 ديسمبر 2015 و 2014:

2014	2015	
ألف درهم	ألف درهم	
-	165,325	الحكومة
51,875	-	الصناعة والخدمات
121,837	197,310	مؤسسات مالية
<u>173,712</u>	<u>362,635</u>	المجموع

(ج) خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015، سجلت المجموعة أرباح القيمة العادلة على الاستثمارات المتاحة للبيع بقيمة 10.3 مليون درهم في احتياطي استثمار القيمة العادلة (31 ديسمبر 2014: بلغت خسائر القيمة العادلة 2.8 مليون درهم).

13. استثمارات عقارية

(أ) فيما يلي الحركة في الاستثمارات العقارية خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2015 و 2014:

المجموع	أراضي	عقارات قيد الإنشاء	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
			2015
			التكلفة:
52,000	52,000	-	الرصيد في 1 يناير 2015
21,015	-	21,015	إضافات خلال السنة
4,985	2,450	2,535	زيادة في القيمة العادلة خلال السنة
<u>78,000</u>	<u>54,450</u>	<u>23,550</u>	الرصيد في 31 ديسمبر 2015

يُحتفظ بجميع الاستثمارات العقارية للمجموعة ضمن تملك حر وتقع جميعها في دولة الإمارات العربية المتحدة.

(ب) إن قيمة الاستثمارات العقارية للمجموعة في 31 ديسمبر 2015 تبلغ 78 مليون درهم (2014: 52 مليون درهم). وتستند القيمة العادلة بالأساس على مدخلات السوق غير الملحوظة (أي المستوى 3).

أجرى مقيم عقارات غير تابعين للمصرف هذه التقييمات، وهم مقيموا عقارات من أصحاب المؤهلات المعترف بها ولديهم أحدث الخبرات بموقع وفتنة الاستثمارات العقارية التي أُجري عليها التقييم.

(ج) فيما يلي تفاصيل معلومات الاستثمارات العقارية بشأن تسلسل القيمة العادلة كما في 31 ديسمبر 2015 و 2014:

المجموع	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
				في 31 ديسمبر 2015
23,550	23,550	-	-	وحدات تجارية قيد الإنشاء في دولة الإمارات العربية المتحدة
54,450	54,450	-	-	قطع أراضي في دولة الإمارات العربية المتحدة
<u>78,000</u>	<u>78,000</u>	-	-	المجموع
				في 31 ديسمبر 2014
52,000	52,000	-	-	قطع أراضي في دولة الإمارات العربية المتحدة

48

52,000

52,000

-

-

مصرف عجمان ش.م.ع.

المجموع

المجموع	أراضي ومباني	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	أجهزة وبرامج كمبيوتر	سيارات	أثاث، تركيبات ومعدات	تحسينات على العقارات المستأجرة	التكلفة
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
115,139	-	10,278	38,964	1,250	21,411	43,236	في 1 يناير 2014
16,876	-	13,491	1,443	469	1,018	455	إضافات
(3,574)	-	-	-	(518)	(860)	(2,196)	شطب
128,441	-	23,769	40,407	1,201	21,569	41,495	في 31 ديسمبر 2014
115,001	97,216	(12,860)	15,397	246	2,064	12,938	إضافات
(1,959)	-	-	-	-	-	(1,959)	شطب
<b>241,483</b>	<b>97,216</b>	<b>10,909</b>	<b>55,804</b>	<b>1,447</b>	<b>23,633</b>	<b>52,474</b>	في 31 ديسمبر 2015
72,769	-	-	30,259	1,119	15,239	26,152	الاستهلاك المتراكم
13,730	-	-	4,576	148	2,796	6,210	في 1 يناير 2014
(1,906)	-	-	-	(518)	(545)	(843)	محمل للسنة
84,593	-	-	34,835	749	17,490	31,519	شطب
16,882	1,166	-	6,335	190	2,044	7,147	في 31 ديسمبر 2014
(463)	-	-	-	-	-	(463)	محمل للسنة
<b>101,012</b>	<b>1,166</b>	<b>-</b>	<b>41,170</b>	<b>939</b>	<b>19,534</b>	<b>38,203</b>	شطب
							في 31 ديسمبر 2015
<b>140,471</b>	<b>96,050</b>	<b>10,909</b>	<b>14,634</b>	<b>508</b>	<b>4,099</b>	<b>14,271</b>	صافي القيمة الدفترية
43,848	-	23,769	5,572	452	4,079	9,976	في 31 ديسمبر 2015
							في 31 ديسمبر 2014

\* تتضمن الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ تكلفة متكبدة في مشاريع معلوماتية تتعلق بالفروع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (تتمة)

## 15. موجودات أخرى

2014	2015	
ألف درهم	ألف درهم	
42,552	42,624	إيرادات مستحقة على الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
4,766	7,812	إيرادات مستحقة على الاستثمارات في الأوراق المالية
6,282	18,467	مصاريف مدفوعة مقدماً
7,788	10,115	سلف للموظفين
129,146	158,303	قبولات (إيضاح 18)
45,443	60,092	أخرى
<u>235,977</u>	<u>297,413</u>	

## 16. الودائع الإسلامية للعملاء

فيما يلي تحليل الودائع الإسلامية لعملاء المصرف كما في 31 ديسمبر 2015 و 2014:

2014	2015	
ألف درهم	ألف درهم	
1,204,405	1,638,524	حسابات جارية ودائع مضاربة:
122,872	156,122	حسابات توفير
126,707	145,895	ودائع لأجل
1,453,984	1,940,541	
6,927,654	8,869,670	ودائع وكالة
70,014	100,390	حسابات ضمان
57,090	101,525	حسابات الهامش
<u>8,508,742</u>	<u>11,012,126</u>	

(أ) فيما يلي التحليل الجغرافي لودائع العملاء كما في 31 ديسمبر 2015 و 2014:

2014	2015	
ألف درهم	ألف درهم	
8.508.742	11.012.126	داخل الإمارات العربية المتحدة
-	-	خارج الإمارات العربية المتحدة
<u>8.508.742</u>	<u>11.012.126</u>	المجموع

2014	2015	
ألف درهم	ألف درهم	
1.329.947	1.817.888	ودائع استثمارية
<u>1.329.947</u>	<u>1.817.888</u>	المجموع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (تتمة)

17. مطلوب للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى

(ب) فيما يلي التحليل الجغرافي للمطلوب لمصارف ومؤسسات مالية أخرى كما في 31 ديسمبر 2015 و 2014:

2014	2015	
ألف درهم	ألف درهم	
767,687	1,487,363	داخل الإمارات العربية المتحدة
562,260	330,525	خارج الإمارات العربية المتحدة
<u>1,329,947</u>	<u>1,817,888</u>	المجموع

18. مطلوبات أخرى

2014	2015	
ألف درهم	ألف درهم	
49,209	53,190	ربح مستحق على الودائع الإسلامية للعملاء والإيداعات من المصارف
5,761	11,484	مخصصات لرواتب ومنافع الموظفين
61,722	21,061	شيكات المدراء
129,146	158,303	قبولات (إيضاح 15)
43,593	16,747	أخرى
<u>289,431</u>	<u>260,785</u>	

19. رأس المال

2014	2015	
ألف درهم	ألف درهم	
<u>1.000.000</u>	<u>1.050.000</u>	الصادر والمدفوع بالكامل:
		1.050.000.000 (31 ديسمبر 2014: 1.000.000.000) سهمًا قيمة كل سهم 1 درهم

20. الاحتياطي القانوني

تقضي المادة 192 من القانون التجاري للشركات وبنود النظام الأساسي للمصرف، بتحويل 10٪ من صافي أرباح السنة إلى الاحتياطي القانوني إلى أن يساوي هذا الاحتياطي 50٪ من رأس المال المصدر. إن هذا الاحتياطي غير القابل للتوزيع في غير الأحوال التي يصرح بها القانون.

21. توزيعات الأرباح المدفوعة والمقترحة

اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح أسهم منحة بقيمة 7% خلال الاجتماع المنعقد في 20 يناير 2016، وذلك بشرط موافقة المصرف المركزي.

كان المساهمون قد وافقوا وأصوا على توزيعات أرباح أسهم منحة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 بنسبة 5% (بإجمالي توزيعات أرباح قيمتها 50 مليون درهم) خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوية الذي عُقد في 15 أبريل 2015.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (تتمة)

22. إيرادات من موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية

2014	2015	
ألف درهم	ألف درهم	
138,528	218,362	إيرادات من مرابحة
158,789	215,539	إيرادات من إجارة
56,561	39,075	إيرادات من مضاربة
6,477	8,532	إيرادات من وكالة
3,915	6,773	إيرادات من مشاركة
-	8	إيرادات من تمويل استصناع
<u>364,270</u>	<u>488,289</u>	

23. إيرادات من أوراق مالية استثمارية

2014	2015	
ألف درهم	ألف درهم	
17.220	9.341	إيرادات أرباح وعوائد أخرى من استثمارات متاحة للبيع
10.023	3.308	ربح محقق من استبعاد استثمارات متاحة للبيع
6.213	18.280	إيرادات توزيعات من استثمارات محتفظ بها للاستحقاق
<u>33.456</u>	<u>30.929</u>	المجموع

24. إيرادات الرسوم والعمولات وإيرادات أخرى

2014	2015	
ألف درهم	ألف درهم	
9,605	9,963	رسوم وعمولات تجارية
7,045	6,375	إيرادات سعر الصرف الأجنبي
6,674	12,173	رسوم الودائع وطاقات الائتمان
19,112	27,637	رسوم تقييم ومعاملات
8,851	14,436	رسوم ترتيبات التعاقد
17.386	9,085	أخرى
<u>68.673</u>	<u>79.669</u>	المجموع

25. تكاليف الموظفين

2014	2015	
ألف درهم	ألف درهم	
94.480	108.429	رواتب ومنافع
53.715	55.299	تكاليف أخرى متعلقة بالموظفين
<u>148.195</u>	<u>163.728</u>	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (تتمة)

26. مصاريف عمومية وإدارية

2014	2015	
ألف درهم	ألف درهم	
13,372	11,412	مصاريف الإيجار
6,412	7,805	مصاريف التسويق، والتصميم، وتطوير المنتج والاتصالات
4,064	4,465	ترخيص برامج إلكترونية
2,596	2,890	خدمات الأمن وتتضمن خدمات نقل النقد
1,204	2,039	مصاريف استشارية
18,674	24,137	أخرى*
<u>46,322</u>	<u>52,748</u>	

27. الربح الأساسي للسهم

يتم احتساب ربحية السهم الأساسية عن طريق تقسيم صافي الأرباح المنسوبة إلى المساهمين من خلال المتوسط المرجح لعدد الأسهم الاعتيادية عند الإصدار خلال السنة:

2014	2015	
71,396	122,075	الربح للسنة المنتهية (ألف درهم)
-	(1,426)	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة (ألف درهم)
<u>71,396</u>	<u>120,649</u>	الربح للسنة بعد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
1,050,000	1,050,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (بالآلاف)
<u>0.068</u>	<u>0.115</u>	الربح الأساسي للسهم – (درهم)

لم يكن هناك أية أسهم قائمة مخفضة محتملة قائمة كما في 31 ديسمبر 2015 و 2014.

تم تعديل العدد المرجح للأسهم العادية قيد الإصدار على مدار السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 لتعكس أسهم المنحة المصدرة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015.

28. النقد وما يعادله

2014	2015	
ألف درهم	ألف درهم	
413,234	1,541,736	نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي (إيضاح 9)
1,431,373	86,371	مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية (إيضاح 10)
-	165,325	أوراق مالية استثمارية (إيضاح 12) – استثمارات عالية السيولة بتاريخ استحقاق أصلي أقل من 3 أشهر
<u>1,844,607</u>	<u>1,793,432</u>	
(285,703)	(364,583)	يطرح: وديعة إلزامية لدى المصارف المركزية (إيضاح 9)
<u>1,558,904</u>	<u>1,428,849</u>	



إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (تتمة)

29. معاملات الأطراف ذات العلاقة

(أ) إن بعض الأطراف ذات العلاقة (مثل أعضاء مجلس الإدارة وأفراد الإدارة العليا والمساهمين الرئيسيين للمجموعة والشركات التي يملكون حصصاً رئيسية بها) هم عملاء لدى المجموعة ضمن نطاق النشاط الاعتيادي. إن مثل هذه المعاملات قد تمت على نفس الأسس السائدة مع الأطراف غير ذوي العلاقة بما في ذلك أسعار البيع والضمانات ولا تتحمل أكثر من المخاطر الاعتيادية. مثل هذه المعاملات لأطراف ذات علاقة موضحة أدناه.

(ب) تخضع المجموعة لسيطرة حكومة عجمان بنسبة ملكية 25% (2014: 25% من رأس المال الصادر والمدفوع).

المعاملات

فيما يلي المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

2014			2015			
أعضاء مجلس الإدارة وأطراف	المساهمين الأساسيين	المجموع	أعضاء مجلس الإدارة وأطراف	المساهمين الأساسيين	المجموع	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
39,573	30,984	46,484	769	45,715		حصة المودعين من الأرباح الإيرادات من الاستثمار في الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
27,994	27,994	41,265	4,183	37,082		المصرفوات الإيجارية
3,139	3,139	1,462	638	824		

الأرصدة

فيما يلي الأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة بتاريخ التقرير:

2014			2015			
أعضاء مجلس الإدارة وأطراف	المساهمين الأساسيين	المجموع	أعضاء مجلس الإدارة وأطراف	المساهمين الأساسيين	المجموع	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
727,401	70,986	1,531,774	92,638	1,439,136		الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
2,149,084	31,749	2,920,129	44,401	2,875,728		ودائع العملاء

تعويض أفراد الإدارة

فيما يلي تعويضات كبار أفراد الإدارة:

2014	2015	
ألف درهم	ألف درهم	
14,548	17,883	منافع الموظفين قصيرة الأجل
876	1,015	منافع نهاية الخدمة
15,424	18,898	المجموع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (تتمة)

30. الالتزامات والتعهدات الطارئة

تعهدات رأسمالية

كان لدى المجموعة تعهدات رأسمالية قائمة كما في 31 ديسمبر 2015 بقيمة 55 مليون درهم (31 ديسمبر 2014: 10 مليون درهم) والتي سيتم تمويلها خلال الإثنا عشر شهراً القادمة.

الالتزامات والتعهدات الطارئة المتعلقة بالائتمان

تشتمل الارتباطات المتعلقة بالائتمان على التزامات بتقديم ائتمان مخصص للوفاء بمتطلبات عملاء المجموعة.

فيما يلي ارتباطات والتزامات المجموعة الطارئة المتعلقة بالائتمان:

2014	2015	
ألف درهم	ألف درهم	
666.100	884.655	التزامات بتقديم ائتمان
165.621	94.195	خطابات اعتماد
323.849	451.315	خطابات ضمان
<u>1.155.570</u>	<u>1.430.165</u>	

31. التحليل حسب القطاع

يتم بيان القطاعات التشغيلية وفقاً للتقارير الداخلية المقدمة إلى اللجنة التنفيذية (الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرارات التشغيلية) وهي المسؤولة عن توزيع الموارد على القطاعات المعلنة وتقييم أداؤها بعد تبني الإدارة المنهج الخاص بالمعيار رقم 8 من معايير التقارير المالية الدولية،

تشتمل المجموعة على ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية:

- الأعمال المصرفية للأفراد – تتضمن الحسابات الجارية الخاصة للعملاء من الأفراد وحسابات الادخار والودائع وبطاقات الائتمان وبطاقات الخصم والتمويل الشخصي والتمويل العقاري؛
  - الأعمال المصرفية للشركات – تتضمن المعاملات مع المؤسسات بما في ذلك الجهات الحكومية والهيئات العامة وتتألف من الاستثمارات في الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية والودائع ومعاملات التمويل التجاري؛
  - أعمال الخزينة – تتضمن أنشطة غرفة التداول وأسواق المال ذات الصلة ومعاملات صرف العملات الأجنبية مع مصارف ومؤسسات مالية أخرى بما في ذلك مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ولا يمثل أي مما سبق قطاعاً معلناً بشكل منفصل. حيث أن كافة عمليات كل قطاع من قطاعات المجموعة تعتبر عمليات مالية تنتج معظم إيراداتها من الدخل من الاستثمار في الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، وحيث أن اللجنة التنفيذية تعتمد بشكل أساسي على صافي الدخل لتقييم أداء القطاع، يتم عرض إجمالي إيرادات ومصروفات كافة القطاعات المعلنة على أساس صافي القيمة.
- ترتكز تقارير إدارة المجموعة على قياس الأرباح التشغيلية التي تتألف من الإيرادات من الاستثمارات في الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، وخسائر انخفاض قيمة الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية وصافي إيرادات الرسوم والعمولات والإيرادات والمصروفات الأخرى.

تشتمل موجودات ومطلوبات القطاع على الموجودات والمطلوبات التشغيلية، كونها تمثل معظم بنود الميزانية العمومية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (تتمة)

31. التحليل حسب القطاع (تتمة)

النتائج التشغيلية للقطاع

فيما يلي المعلومات المقدمة إلى المجلس حول القطاعات المعلنة:

	الأعمال المصرفية للشركات ألف درهم	الخبزينة ألف درهم	أخرى ألف درهم	المجموع ألف درهم	
					في 31 ديسمبر 2015
					صافي الإيرادات من الاستثمار في الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
	198,820	10,732	232	311,020	101,236
	-	30,929	-	30,929	-
	(23,790)	(6,622)	-	(66,185)	(35,773)
	47,146	5,645	4,986	79,669	21,892
	(17,183)	(2,532)	(82,143)	(163,728)	(61,870)
	(2,746)	(3,102)	(26,440)	(52,748)	(20,460)
	-	-	(16,882)	(16,882)	-
	202,247	35,050	(120,247)	122,075	5,025
	8,546,258	1,664,684	1,274,546	14,321,648	2,836,160
	11,366,484	4,416	280,788	13,090,799	1,439,111
					الأرباح / (الخسائر) التشغيلية
					قطاع الموجودات
					قطاع المطلوبات

	الأعمال المصرفية للشركات ألف درهم	الخبزينة ألف درهم	أخرى ألف درهم	المجموع ألف درهم	
					في 31 ديسمبر 2014
					صافي الإيرادات من الاستثمار في الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
	182,704	8,591	634	255,055	63,126
	-	30,318	3,138	33,456	-
	(54,679)	(939)	-	(77,541)	(21,923)
	28,191	8,991	591	68,673	30,900
	(17,005)	(3,321)	(74,229)	(148,195)	(53,640)
	(2,248)	-	(24,608)	(46,322)	(19,466)
	-	-	(13,730)	(13,730)	-
	136,963	43,640	(108,204)	71,396	(1,003)
	6,589,442	2,112,081	582,037	11,231,288	1,947,728
	7,947,706	69,826	289,512	10,128,120	1,821,076
					الأرباح / (الخسائر) التشغيلية
					قطاع الموجودات
					قطاع المطلوبات

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (تتمة)

31. التحليل حسب القطاع (تتمة)

النتائج التشغيلية للقطاع (تتمة)

إيرادات من منتجات وخدمات رئيسية

تم الإفصاح عن الإيرادات من المنتجات والخدمات الرئيسية في إيضاح 22 حول البيانات المالية الموحدة.

معلومات تتعلق بكبار العملاء

لم تصل نسبة مساهمة أي عميل إلى 10% أو أكثر من تلك النسبة في إيرادات المجموعة سواء للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 أو 31 ديسمبر 2014.

32. بيان استحقاق المطلوبات المالية

2015			
المجموع	من سنة إلى خمس سنوات	حتى سنة	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
11,012,126	81,000	10,931,126	ودائع العملاء
1,817,888	1,487,363	330,525	إيداعات من المصارف
260,785	-	260,785	مطلوبات أخرى
<b>13,090,799</b>	<b>1,568,363</b>	<b>11,522,436</b>	
<b>1,430,165</b>	<b>113,469</b>	<b>1,316,696</b>	الالتزامات والمطلوبات الطارئة
2014			
المجموع	من سنة إلى خمس سنوات	حتى سنة	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
8,508,742	51,495	8,457,247	ودائع العملاء
1,329,947	642,687	687,260	إيداعات من المصارف
289,431	-	289,431	التزامات أخرى
<b>10,128,120</b>	<b>694,182</b>	<b>9,433,938</b>	
<b>1,155,570</b>	<b>-</b>	<b>1,155,570</b>	الالتزامات والمطلوبات الطارئة

33. الشركات التابعة

وعلاوة على ما ورد أعلاه، يمارس المصرف كذلك أنشطة إيداع مع مختلف المنشآت ذات الأغراض الخاصة. قد تم تضمين تلك المعاملات في البيانات المالية الموحدة عملاً بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10. فيما يلي قائمة بالشركات التابعة الموحدة من جانب المصرف بناءً على تقدير السيطرة:

اسم الشركة التابعة	نسبة الملكية		بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية
	2015	2014		
عجمان لإدارة الموجودات	100%	100%	الإمارات العربية المتحدة	شركة ذات أغراض تجارية خاصة
عجمان لاستثمار رأس المال	100%	100%	الإمارات العربية المتحدة	شركة ذات أغراض استثمارية خاصة
عجمان للتطوير ش.م.ح	100%	100%	الإمارات العربية المتحدة	شركة ذات أغراض تجارية خاصة
عجمان للسيارات ذ.م.م.	100%	100%	الإمارات العربية المتحدة	شركة ذات أغراض تجارية خاصة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (تتمة)

33. الشركات التابعة (تتمة)

تم تسجيل الشركات ذات الأغراض الخاصة في سلطة المنطقة الحرة بعجمان تحت اسم حكومة عجمان. خلال السنة، قام المصرف بإيداع مبلغ صفر درهم (2014: لا شيء) في عجمان للتطوير ش.م.ح.، وإيداع مبلغ صفر درهم (2014: لا شيء) في عجمان لإدارة الموجودات ش.م.ح.

بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه، تم خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 إيداع مبلغ صفر درهم (2014: لا شيء) في شركة عجمان للسيارات ذ.م.م.، وهي شركة تابعة أنشأت بتاريخ 17 نوفمبر 2015 يمتلك فيها المصرف نسبة 99% من رأس المال القانوني و100% من ملكية المنفعة.

34. المساهمات الاجتماعية

بلغت قيمة المساهمات الاجتماعية (بما في ذلك التبرعات والأعمال الخيرية) التي قامت بها المجموعة خلال السنة 16,800 درهم (2014: صفر درهم).

35. اعتماد البيانات المالية الموحدة

تم اعتماد البيانات المالية الموحدة وإجازة إصدارها من قبل مجلس إدارة المصرف بتاريخ 20 يناير 2016.